دولة ليبيا

الجامعة الأسمرية الإسلامية

كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية

قسم اللغة العربية _ شعبة النحو والصرف

اعتراضات ابن أبي الربيع الأندلسي النحوية في كتابه البسيط

دراسة وصفية تحليلية

بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الحصول على الإجازة العالية(الماجستير)

إعداد الطالبة: كريمة منصور اسبيقة

إشراف الأستاذ الدكتور: سالم خليفة حسين

العام الجامعي:

2017-2018م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

سورة طه، الآية: 114

الإهداء

إلى عيون ترنو لمستقبل جميل ترقب نتائج غرس مروي بعرق الأيام وتعب السنين، إلى أسمى معاني التضحية والعطاء، إلى نبع الحنان وبحر الأمان، إلى من تحملا مشاقي وأعبائي ليرياني حاملة لنبراس العلم، فلهما مني عظيم التقدير وأصدق الدعاء.

أبي الغالي . . . أمي الحبيبة

إلى من أحاطني برعايته واهتمامه وجوده وكرمه طيلة أيام البحث، فاستحق مني عميق الشكر وخالد الثناء.

زوجي العزيز

إلى من كانوا لي سندا وعونا وعزا في هذه الحياة، فتقاسمت معهم أفراح الحياة وأتراحها، فلهم مني خالص التقدير وأطيب الأمنيات.

إخوتي وأخواتي

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فإن اللغة من أفضل السبل لمعرفة شخصية أي أمة وخصائصها؛ لذلك فلغتنا العربية تعدّ جزءا أصيلا من هُويتنا، فهي الأداة التي سجلت أفكارنا وأحاسيسنا منذ أبعد العهود، وقد نزل بها خير كتاب على أفضل نبي بُعث للعجم والعرب؛ ومن ثم كان لزاما على أهلها الاعتزاز بها، والذود عن حياضها، وتوليتها رعايتهم الفائقة.

والنحو هو أحد طرق العناية بهذا اللسان وهو دعامة علوم العربية؛ فهو المُقيِّمُ لزيغ اللسان، وهو المؤدي إلى صدق العبارة عما تُجِنُّهُ النفوس من جواهر المعاني وشريف الغايات، وهو عماد البلاغي، ووسيلة المستعرب، وأداة المشرع والمجتهد، لذا فهو أشرف وسيلة لأسمى غاية؛ فبه ندرك دقائق تفسير القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب؛ ومن ثَمَّ عكف علماؤنا الأوائل على دراسة هذا العلم، وتسابقوا فرادى وجماعات في إقامة صرحه وتشييد بنيانه، فتعددت مؤلفاتهم فيه، واختلفت فيه أساليبهم، فخلفوا لنا بذلك إرثا عظيما زاخرا من العلوم والمعارف.

ومن تلك المؤلفات (كتاب الجمل)، لأبي القاسم الزجاجي (ت:340 هـ) الذي ذاع صيته، ونال شهرة واسعة بين كتب النحو، وحظي بمكانة كبيرة بين المشتغلين بهذا الفن؛ فتناوله عديد من العلماء بالتحليل والشرح، ومن هذه الشروح:

- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السيد البطليوسي (ت:521 هـ)

- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف (ت: 609هـ).
- الشرح الكبير، لابن عصفور الإشبيلي (ت: 669هـ).
- شرح الجمل، لابن الضائع (ت: 680هـ).
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع (ت: 688هـ).
- شرح الجمل، لابن الفخار (ت: 754هـ).
- شرح الجمل، لابن هشام الأنصاري (ت: 762هـ).

ومن خلال اطلاعي على كتاب البسيط في شرح جمل الزجاجي تهيأت لي فرصة التعرف على شخصية عالم أندلسي كبير من علماء النحو في القرن السابع الهجري، وهو ابن أبي الربيع، ومما شدّ انتباهي في كتابه كثرة اعتراضاته وتعقباته وتتبعه في مناقشته للمسائل النحوية؛ لذلك رغبت في أن تكون تلك الاعتراضات موضوعا لبحثي في رسالة الماجستير، التي عنونتها بـ(اعتراضات ابن أبي الربيع الأندلسي النحوية في كتابه البسيط)، نوع الدراسة: (دراسة وصفية تحليلية).

أهمية الدراسة:

هذه الدراسة تكشف عن اعتراضات ابن أبي الربيع النحوية، ومنهجه في ذلك من خلال الإبانة عن طريقته وعبارته، وأدلته التي استند إليها، وتبين خلافات النحويين وأدلتهم في كل مسألة، بعرض تحليلاتهم ومناقشاتهم، ولا يخفى ما في ذلك من إثراء للدرس النحوي، وارتقاء بالمستوى العلمي للباحث وإمداده بملكات البحث والدراسة.

من أسباب اختيار الموضوع:

- لما كان الوقوف على الاعتراضات يتيح للباحث إمكانية دراسة مادة تطبيقية على القواعد النحوية، وتتبع الآراء النحوية المتعلقة بها، ومعرفة دقائقها ومصادرها، وهو ما يساعد على بناء الشخصية العلمية للباحث؛ رأيت أن يكون موضوع بحثي لنيل درجة الماجستير في هذا الجانب.
- كتاب البسيط ألفه عالم أندلسي له قدرة علمية في عرضه مسائلَ الاعتراضات، ومناقشته إياها بشرح ميسر قريب للفهوم، وبأدلة نقلية وعقلية تبرز مدى سعة اطلاعه وإلمامه بآراء العلماء في المسألة النحوية، ويمتاز هذا الكتاب بالوضوح في أسلوبه وعباراته بعيدا عن الغموض والتعقيد، كما أنه يهتم بإيراد الاعتراضات ومناقشتها؛ بعرض أدلتها وحججها، ومن ثم تبيان الرأي الذي يصح عنده، معضدا إياه بالشواهد والأدلة بأسلوب محكم وسلس، يمكن أن يوصف بالسهل الممتنع.
- إن كتاب البسيط يهتم بشرح كتاب ذاع صيته بين العلماء، وأفردت فيه عديد الشروح، ألا وهو(كتاب الجمل، للزجاجي) حيث كان ابن أبي الربيع غالبا ما يستطرد في شرحه ويتطرق لمسائل لم يتعرض لها الزجاجي في كتابه، ولم يتناولها بالذكر.
- بيان القيمة العلمية لاعتراضات ابن أبي الربيع النحوية، وإبراز مكانتها في كتابه: (البسيط).

الدراسات السابقة:

الدراسات التي تمكنت من الاطلاع عليها في هذا الصدد هي:

_الأصول النحوية عند ابن أبي الربيع في كتابه البسيط في شرح جمل

الزجاجي، رسالة ماجستير، للباحث: يونس خليفة القرالّة، جامعة مؤتة– المملكـــــة الهاشمية الأردنية: 2004م.

_ ابن أبي الربيع السبتي وأثره النحوي، للباحثة : جميلة راجاح، جامعة مولود معمري تيزي– وزو– الجزائر.

العلل النحوية عند ابن أبي الربيع في كتابه البسيط، رسالة ماجستير، للباحث: محمد بن حسين بن عازب الزهراني، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية: 2015م.

وجدير بالذكر أن المسائل التي درستُها لم تتناولها هذه الدراسات الثلاث باستثناء بعض المسائل التي وجدتها مشتركة أو قريبة من المسائل التي درستها، وهي ثلاث مسائل في رسالة: الأصول النحوية عند ابن أبي الربيع في كتابه البسيط وهي: مسألة في صيغة فعل الأمر كونها ليست مختصرة من الفعل المضارع، ومسألة الألف حرف وعلامة لتثنية الفاعل أو اسم، ومسألة الإفراد من شروط الاسم المبتدأ؛ وثلاث مسائل وجدتها في رسالة: العلل النحوية عند ابن أبي الربيع في كتابه البسيط وهي: مسألة علة العامل في البدل، ومسألة العلة في أنّ (رُبّ) حرف وليست اسما، ومسألة علة عدم عمل اسم الفاعل الماضي؛ أما في: ابن أبي الربيع السبتي وأثره النحوي فلا يوجد مسائل مشتركة بين بحثي وبين هذه الدراسة.

وموضوع الاعتراضات النحوية ألفت فيه عديد من الرسائل العلمية، التي استفدت منها في هذا البحث، أذكر منها على سبيل المثال:

1. اعتراضات ابن الشجري النحوية على النحويين في كتابه: (الأمالي)، رسالة دكتوراة، إعداد الطالب: سعيد بن علي الغامدي، إشراف: عياد بن عيد

الثبيتي، جامعة أم القرى_ المملكة العربية السعودية، العام الجامعي: 2004-2005م.

2. اعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري النحوية والصرفية في كتاب: (شرح المفصل)، رسالة دكتوراه، إعداد الطالب: محمد سعيد الغامدي، إشراف: عبد الفتاح السيد سليم، جامعة أم القرى_ المملكة العربية السعودية، العام الجامعي: 1997-1998م.
3. اعتراضات أبي حيان للنحويين في كتابه: (التذييل والتكميل)، رسالة دكتوراه، إعداد الطالب: منصور أحمد عريف الرحمن، إشراف: عبد الرحمن بن عبد الله الخضيري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، العام الجامعي: 2002-2003م.
4. اعتراضات الأزهري النحوية على ابن هشام في: (التصريح بمضون التوضيح)، رسالة ماجستير، إعداد الطالب: غريب ياسين ودّاني، إشراف: سعد بن حمدان الغامدي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية_العام الجامعي: 2005- 2006م.
5. اعتراضات الرضي على سيبويه في شرح الكافية، رسالة ماجستير، إعداد الطالب: محمد عبد الله المالكي، إشراف: رياض بن حسن الخوام، جامعة أم القرى_ المملكة العربية السعودية، العام الجامعي: 2003-2004م.
6. اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية، رسالة دكتوراه، إعداد الطالب: مهدي بن علي بن مهدي آل ملحان القرني، إشراف: سليمان بن إبراهيم العايد، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، العام الجامعي: 1999-2000م.
7. اعتراضات الدماميني النحوية والصرفية على أبي حيان في كتابه: (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد)، رسالة ماجستير، الطالبة: وداد بنت أحمد بن عبدالله القحطاني، إشراف: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، العام الجامعي: 1997-1998م.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة الدراسة أن أسير وفق المنهج الوصفي التحليلي متتبعة الخطوات الآتية:

- عند اطلاعي على كتاب البسيط وجدت فيه عديد الاعتراضات، ونظرا لكثرة هذه الاعتراضات؛ فقد ارتأيت الاقتصار على تناول نماذج منها فقط في هذه الدراسة سواء أكانت هذه الاعتراضات صريحة أم ضمنية.
- جمعت في كل فصل من فصول البحث الأبواب المتعلقة به في كتاب البسيط فجعلت (باب الابتداء)، و(باب الحروف التي ترفع الخبر وتنصب الاسم)، و(باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر) ضمن فصل الجملة الاسمية.
- جعلت (باب الأفعال)، و(باب أقسام الفعل في التعدي)، و(باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية)، و(باب اسم الفاعل)، و(باب الأمثلة (صيغ المبالغة))، و(باب الصفة المشبهة)، و(باب الفاعل والمفعول به)، و(باب ما لم يسم فاعله)، و(باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره) ضمن فصل الجملة الفعلية.
- أدرجت (باب النعت)، و(باب العطف)، و(باب التوكيد)، و(باب البدل) و(باب حروف الخفض)، و(باب القسم) ضمن فصل (مكملات الجملة) وعند إدراجي لهذه الأبواب ضمن فصول البحث غيّرت ما يلزم تغييره من مسمياتها وفق ما يتناسب مع البحث.
- وضعت عنوانا مناسبا لكل اعتراض، وحرصت على أن يكون دالا على ما يُتناول تحته بكل وضوح، ثم وطأت للاعتراضات بمقدمة في أغلب المسائل

تمهيدا للولوج في مسألة الاعتراض مع كتابة نص ابن أبي الربيع _بخط مميز_ وتلخيص فحواه قبل الشروع في التفصيل، ولعل بعض النصوص كان يكتنفها الطول ونقلتها للحاجة إليها، وبعد كتابة نصه قمت بدراسته بتتبعه في كتب النحويين؛ فنقلت آراء النحويين عامة، وآراء الذين اعترضهم ابن أبي الربيع ومن كانوا قبله خاصة، مع ذكر أدلتهم وحججهم جميعا ما أمكنني ذلك، مراعية للتسلسل الزمني لهم، وبينت رأي ابن أبي الربيع، ودليله الذي استند إليه وموقفه ممن كان قبله، وأحلت على كتبهم في الهامش، فإن لم يتيسر لي ذلك أحلت إلى كتب أمهات كتب النحو، ثم ختمت المسألة بترجيح الرأي الذي أراه صوابا.

- حرصت في هذا البحث على أن أنسب أقوال النحويين إلى أصحابها ما أمكنني ذلك، بخاصة تلك التي ذكرها ابن أبي الربيع دون أن يصرح بذكر أصحابها، وكذلك حرصت على البحث عن الأدلة التي استدلوا بها ولم يذكرها ابن أبي الربيع، أو اقتصر على ذكر بعضها دون الآخر، ودرست الاعتراض دراسة متأنية؛ ليكون الحكم عليه مستندا على الحجج والأدلة.
- التزمت بتخريج الشواهد من القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، فذكرت: اسم السورة، ورقم الآية في الهامش، وإذا تكررت الآية اكتفيت بتخريجها الأول، كما خرجت القراءات القرآنية من أمهات كتبها.
- خرجت الأبيات الشعرية من دواوين الشعراء إن كانت لهم دواوين وكانت موجودة فيها، ومن كتب النحو الأخرى، وشرحت معاني ألفاظها الغريبة من كتب المعاجم، كما أشرت إلى رواياتها المختلفة إن دعت الحاجة إلى ذلك، وإذا تكرر البيت اكتفيت بتخريجه في أول موضع .
- في توثيق المصادر والمراجع في الهامش التزمت بذكر اسم الكتاب ومؤلفه،

ورقم الجزء، والصفحة، ولم أذكر باقي بياناته؛ اكتفاء بذكرها في قائمة المصادر والمراجع.

- حاولت قدر المستطاع كتابة هذا البحث بلغة واضحة في مفرداتها وتراكيبها وأسلوبها؛ حتى يكون مفهوما سائغا ومفيدا للقارئ.
- وضعت فهارس عامة تشمل:

- فهرس الآيات القرآنية مرتبة بحسب ترتيب سور القرآن الكريم.

- فهرس الأبيات الشعرية مرتبة بحسب القافية على حروف الهجاء مع ذكر البحر.

- فهرس المصادر والمراجع.

- فهرس الموضوعات.

هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن اعتراضات ابن أبي الربيع النحوية، وبيان أدلته في تفنيد الآراء الأخرى، ومنهجه في الاعتراض، وتتبع هذه الاعتراضات في كتب النحويين ومناقشتها قوة أو ضعفا، وأصالة وتأثرا.

تقسيم البحث:

اقتضت طبيعة الموضوع أن يكون في: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، تقفوها خاتمة، مذيلة بالفهارس؛ فالمقدمة: هي التي نحن في صددها، أما التمهيد: فيشتمل على ترجمة لابن أبي الربيع، وكتابه البسيط، بعد ذلك أتناول مفهوم الاعتراضات في اللغة والاصطلاح.

الفصل الأول: اعتراضات ابن أبي الربيع في باب الجملة الاسمية، فيه مبحثان:

المبحث الأول: اعتراضاته في باب الابتداء، فيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: وقوع الجملة موقع المبتدأ.

المطلب الثاني: تقدير الخبر في نحو: (علمي بزيد ذا مال).

المطلب الثالث: الاسم المرفوع بعد (لولا).

المطلب الرابع: خبر المبتدأ بعد (لولا).

المبحث الثاني: اعتراضاته في باب النواسخ (كان وأخواتها_ إنَّ وأخواتها)، فيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تقدم أخبار: (ما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفك) عليها.

المطلب الثاني: زيادة (كان).

المطلب الثالث: ضمير الشأن.

المطلب الرابع: العطف على موضع (أَنَّ) المفتوحة.

الفصل الثاني: اعتراضات ابن أبي الربيع في باب الجملة الفعلية، فيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اعتراضاته في الفعل وأقسامه في التعدي وما تتعدّى إليه الأفعال المتعدية و اللازمة، فيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الفعل الأمر بين الإعراب والبناء.

المطلب الثاني: الأصل في التعدي إلي المفعول الثاني في (استغفرت).

المطلب الثالث: تقدم الحال على صاحبها المجرور.

المبحث الثاني: اعتراضاته في المشبهات بالفعل، فيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: عمل اسم الفاعل الماضي النصب في مفعوله الثاني.

المطلب الثاني: عمل صيغتي المبالغة(فعيل و فعِل).

المطلب الثالث: تقدير الرابط بين الصفة المشبهة ومعمولها في(مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهُ).

المبحث الثالث: اعتراضاته في الفاعل ونائبه واشتغال الفعل عن المفعول، فيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: إعراب الألف والواو في (قاما الزيدان) و(قاموا الزيدون).

المطلب الثاني: مجيء المصدر المؤكِّد نائبا عن الفاعل.

المطلب الثالث: اختيار النصب في الاسم المعرّف بالألف واللام.

الفصل الثالث: اعتراضات ابن أبي الربيع في مكملات الجملة، فيه مبحثان:

المبحث الأول: اعتراضاته في باب التوابع، فيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: إتباع النعت بعد القطع.

المطلب الثاني: مجيء (ليس) حرف عطف.

المطلب الثالث: تعريف (أجمع) بالإضافة.

المطلب الرابع: طرح الأول وإحلال الثاني محله في البدل.

المبحث الثاني: اعتراضاته في باب حروف الجرّ والقسم، فيه خمسة مطالب:

المطلب الأوّل: زيادة اللام.

المطلب الثاني: (رُبَّ) حرف أم اسم؟.

المطلب الثالث: إضافة الشيء إلى نفسه.

المطلب الرابع: الأصل في حروف القسم (الباء) أم (الواو).

المطلب الخامس: الاختلاف في حرفية (جير).

أما الخاتمة فقد ذكرت فيها أهم النتائج التي استخلصتها من خلال هذا البحث.

وقد واجهتني في هذا البحث العديد من الصعوبات منها أن دراسة اعتراضات ابن أبي الربيع في كتابه: (البسيط) تتطلّب جهدا شاقا؛ لأنّ اعتراضاته لم تكن مقتصرة على نحوي بعينه، بل تجاوزت ذلك إلى عدد من النحويين، سواء كانوا أفرادا أم جماعات، وهو ما دفعني إلى البحث في عدد كبير من كتب النحو حتى أوثق منها آراءهم وحججهم واستدلالاتهم.

وبعد، فقد حاولت بكل ما أوتيته من جهد أن يخرج هذا البحث بالشكل اللائق به، ولم أدخر جهدا في ذلك، إلا أن هذا البحث يبقى جهدا بشريا يعتريه الخطأ والصواب، والزلل والسداد، فما كان فيه من صواب فبتوفيق من الله وحده، وما كان من خطأ فمن نفسي.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى الأستاذ

الدكتور: سالم خليفة حسين على تفضله بالإشراف على هذا البحث، وعلى ما بذله من جهد في مراجعته وتصويبه، وعلى ما أسداه إلي من إرشادات سديدة، وتوجيهات مفيدة؛ حتى خرج هذا البحث بهذا المستوى، فأسأل الله تعالى أن يمده بوافر الصحة والعافية، ويبارك له في الوقت والعلم والعمل، وينفع به كل طالب علم، كما أتقدم بالشكر إلى أساتذتي بالجامعة الأسمرية وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور: محمد عبد السلام ابشيش الذي شجعني للمضي قُدما في هذا البحث مذ كان مجرد فكرة إلى أن استوى على سوقه وصار بحثا متكاملا.

الباحثة

التمهيد:

_ ابن أبي الربيع: (حياته وآثاره).

_كتابه(البسيط) في شرح جمل الزجاجي.

_الاعتراضـــــــــــــــــات النحويـــــــــــــــــــة.

ابن أبي الربيع: (حياته وآثاره)

أولا: اسمه ونسبه:

هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي الربيع، القرشي، الأموي، العثماني، الأندلسي، الإشبيلي، واشتهر بلقب: (ابن أبي الربيع) [1].

ولم ينفرد بهذا اللقب، إذ ذكر صاحب (الوافي بالوفيات) أن هناك شخصا آخر يدعى بذلك، بقوله: ((ابن أبي الربيع الهواري محمد بن سليمان بن عبد الله بن يوسف جمال الدين أبو عبد الله الهواري... المالكي المعروف بابن أبي الربيع كان فاضلا أديبا...، وُلد جمال الدين بالقاهرة سنة: ست مائة وتوفي بها في شهر رمضان سنة ثلاث وسبعين وست مائة وكان صالحا وحدث بشيء يسير من الحديث)) [2].

ثانيا: مولده ونشأته ووفاته:

وُلِد ابن أبي الربيع في إشبيلية سنة: (599هـ)، وكانت إشبيلية آنذاك منارة من منارات العلم في الأندلس، إذ كانت تعجّ بالعلماء الكبار، وكانت تحوي عديد من المعاهد العلمية، كجامع (العَدبَّس) وغيره .

نشأ ابن أبي الربيع في إشبيلية، وتلقى العلم عن شيوخها الكبار إلى أن أتقنه، ورسخت قدمه فيه، وبخاصة في النحو، عندها أَذِن له أستاذه أبو علي الشلوبين في التصدر لتعليم النحو، وصار يرسل إليه الطلبة الصغار.

---

[1] – ينظر: تاريخ الإسلام، للذهبي، 611/15، والوافي بالوفيات، للصفدي، 238/19، وغاية النهاية، لابن الجزري، 484/1، وبغية الوعاة، للسيوطي، 125/2.

[2] – الوافي بالوفيات، للصفدي، 107/3.

مكث ابن أبي الربيع في إشبيلية إلى أن استولى عليها الفرنج سنة: (646هـ)، وقد أشار إلى تلك الحادثة صاحب كتاب الروض المعطار، حيث قال: ((وفي سنة ست وأربعين وستمائة تغلب العدو على مدينة اشبيلية...، بعد أن حوصرت أشهراً حتى ساءت أحوال أهلها، وخافوا ويئسوا من الإعانة، فأصفق رأيهم على إسلامها للعدو والخروج عنها فكان ذلك، وأجلهم الفنش ريثما يستوفون احتمال ما استطاعوا حمله من أموالهم، ثم خرجوا عنها، وأقامت خالية ثلاثة أيام وسرح معهم الطاغية خيلاً توصلهم إلى مأمنهم، وكان صاحب أناة وسياسة، ويقال: إنه لما مات دفن في قبلة جامعها الأعظم)) [1]، بعدها غادرها إلى مدينة شريش، فأقام بها مدة قصيرة من الزمن، ثم ذهب إلى مدينة سبتة، فسكن بها، وأقرأ بها النحو وتوفي ابن أبي الربيع سنة(688هـ)[2].

ثالثا: مكانته العلمية:

تبوّأ ابن أبي الربيع مكانة رفيعة بين العلماء في عصره، فكان كما قال الصفدي، والذهبي ((إمام أهل النحوفي زمانه)) [3]، ووصفه ابن الجزري بالأستاذ الكبير[4].

وقال عنه تلميذه التجيبي ((ثم قرأت جميع الكتاب العزيز بالأربع عشرة رواية ...عن القراء السبعة...في ثماني عرضات على شيخ الأستاذين، وإمام المقرئين، وخاتمة المعربين، العلامة الأوحد الحافظ النحوي اللغوي الفرضي الحسابي المتفنن أبي الحسين عبيد الله ابن الشيخ الأجلّ أبي جعفر أحمد بن عبيد الله بن محمد بن

[1] – الروض المعطار، للحميري، ص 60

[2] – ينظر: برنامج ابن أبي الربيع، لابن الشاط، ص 16، وتاريخ الإسلام، للذهبي، 611/15، والوافي بالوفيات، للصفدي، 238/19، بغية الوعاة، للسيوطي، 125/2 .

[3] – تاريخ الإسلام، للذهبي، 611/15، والوافي بالوفيات، للصفدي، 238/19.

[4] – ينظر: غاية النهاية، لابن الجزري، 485/1.

عبيد الله بن أبي الربيع القرشي الأموي ثم العثماني))[1]، وقال عنه السيوطي: ((لم يكن في طلبة الشّلوبين أنجب منه)) [2].

رابعا: من أشهر الشيوخ الذين أخذ عنهم:

- **أبو القاسم أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن مخلد بن بقي بن مخلد القرطبي، المعروف بابن بَقِيّ.**

قاضي القضاة بالمغرب، كان عالما في علم العربية، روى عن أبيه وعن أبي بكر بن سمحون، وروى عنه ابن حوط الله وأبو الخطاب بن خليل، وقد ألف ابن بقي كتابا في الآيات المتشابهات، وتوفي ابن بقي بقرطبة سنة: (625هـ)[3].

قال عنه ابن أبي الربيع: ((قدم علينا إشبيلية وهو شيخ كبير فسمعت بعض كتاب الكافي لأبي شريح، وبعض كتاب الموطأ... وأجاز لي جميع ما رواه عن جميع شيوخه)) [4].

- **أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن يحيى بن يحيى الأنصاري الإشبيلي المعروف بالقرطبي.**

كان فقيها مقرئا نحويا مُحدِّثا، روى عن أبي العباس ابن مَضَاء، وأبي عبد الله ابن الفخّار، وأبي الحسن ابن الصائغ، وابن خروف النحوي، وغيرهم، وتوفي بإشبيلية سنة: (628هـ)[5].

---

[1] – برنامج التجيبي، ص 16.

[2] – بغية الوعاة، للسيوطي، 125/2.

[3] – ينظر: برنامج ابن أبي الربيع، لابن الشاطّ، ص60، وتاريخ قضاة الأندلس، للنباهي، ص 118، وبغية الوعاة، للسيوطي،1/ 399، ونيل الابتهاج، للتنبكتي، ص 77.

4– برنامج ابن أبي الربيع، لابن الشاطّ، ص 61.

[5] – ينظر: برنامج ابن أبي الربيع، لابن الشاطّ، ص 57.

قال عنه ابن أبي الربيع: ((لزمته وحضرت مجلسه، وقرأتُ عليه بعض كتاب الموطأ، وسمَّعْتُ عليه بعض تأليفه في التفسير، وأجاز لي جميع ما رواه عن جميع شيوخه))[1].

- **أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الشّلوبينيّ الأندلسيّ الإشبيلي .**

كان نحويا، لغويا، أديبا، روى عن ابن إسحاق ابن مَلكون، وأبي العباس ابن مَضاء، وأبي القاسم السهيلي، وغيرهم، صنف كتابا في النحو سماه: (التوطئة) وله شرح لكتاب سيبويه، و شرحان للمقدمة الجزولية شرح كبير، وشرح صغير، وتوفي بإشبيلية سنة: (645هـ) [2].

قال عنه ابن أبي الربيع: ((لزمتُ مجلسه وقرأتُ عليه جميع كتاب الإيضاح، وأكثر كتاب سيبويه... وقرأت عليه بعض الحماسة الأعلمية ... وبعض الأمالي للبغدادي، وبعض المفصّل للزمخشري)) [3] .

- **علي بن جابر بن علي أبو الحسن الدّباج الإشبيلي اللخمي النحوي .**

كان أديبا مقرئا، أخذ القراءات عن أبي بكر محمد بن خلف بن صاف، وعن نجبة بن يحيى، وأخذ العربية عن أبي ذكر الخشني، وأبي الحسن ابن خروف النحوي، وتوفي سنة: (646هـ)[4] .

---

[1] – برنامج ابن أبي الربيع، لابن الشاطّ، ص 57.

[2] – ينظر ترجمته في: إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، 332/2، ووفيات الأعيان، لابن خلكان، 451/3، وبرنامج ابن أبي الربيع، لابن الشاطّ، ص 58، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي، ص 221، وبغية الوعاة، للسيوطي، 125/2.

[3] – برنامج ابن أبي الربيع، لابن الشاطّ، ص 59.

[4] – ينظر: برنامج ابن أبي الربيع، لابن الشاطّ، ص 57، وغاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، 528/1، وبغية الوعاة، للسيوطي، 153/2، و125/2.

قال عنه ابن أبي الربيع: ((حضرت مجلسه بجامع العدبَّس، وسمَّعتُ عليه بعض كتاب سيبويه، وغير ذلك مما خرج عن ذكري، وأجاز لي جميع ما رواه عن جميع شيوخه)) [1].

خامسا: لابن أبي الربيع تلاميذ كُثر، من أشهرهم:

- **أبو خالد محمد بن أحمد بن محمد بن رضوان بن أرقم النميري الوادي آشي.**

برع في العربية والشعر، وشارك في الفرائض والأحساب، كان من الملازمين لابن أبي الربيع فأخذ عنه العربية والأدب، وقرأ عليه كتاب سيبويه وغيره، وأخذ عن ابن الزبير، ووُلِّيَ القضاء وأقرأ ببلده، وتوفي سنة: (694 هـ) [2].

- **أبو بكر محمد بن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم البِلِّفِيقي**

قرأ على ابن أبي الربيع القرآن بقراءاته السبع، واستظهر عليه فصيح ثعلب، وتوفي سنة: (694هـ)[3].

- **أبو الحكم يحيى بن منظور القيسي الإشبيلي .**

أخذ القراءات عن ابن الدّبّاج، وأخذ النحو عن ابن أبي الربيع، وتوفي سنة: (706هـ)[4].

- **محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي النفزي.**

[1] – برنامج ابن أبي الربيع، لابن الشاطّ، ص 58.

[2] – ينظر: برنامج ابن أبي الربيع، لابن الشاطّ، ص 29، وبغية الوعاة، للسيوطي، 42/1.

[3] – ينظر: المصدر السابق، ص 28.

[4] – ينظر: المصدر السابق، ص 35.

برع في النحو، واللغة والتفسير، والقراءات، والحديث والأدب، والتاريخ، أخذ العربية عن أبي الحسن الأبذي وأبي جعفر بن الزبير وابن أبي الأحوص وابن الصائغ وأبي جعفر اللبلي، وبمصر عن البهاء ابن النحاس وغيرهم .

وأخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطباع وأقرأ في حياة شيوخه بالمغرب، وسمع الحديث بالأندلس وإفريقية والإسكندرية ومصر والحجاز من الكثير من الشيوخ منهم ابن ربيع وابن أبي الأحوص والرضي الشاطبي والقطب القسطلاني والعز الحراني.

ومن تصانيفه: البحر المحيط في التفسير، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، وتوفي سنة: (745هـ)[1].

سادسا: مؤلفاته

روى أصحاب التراجم أن ابن أبي الربيع قد صنّف عدّة كتب منها[2]:

- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح.
- تعليقة على كتاب سيبويه.
- تفسير القرآن الكريم.
- البسيط في شرح الجمل.
- القوانين النحوية.
- الملخص في ضبط قوانين العربية.

[1] – ينظر: برنامج ابن أبي الربيع، لابن الشاطّ، ص 34، والإحاطة، لابن الخطيب، 28/3، وبغية الوعاة، للسيوطي، 280/1، وطبقات المفسرين، للداوودي، 287/2.

[2] – ينظر: برنامج ابن الربيع، لابن الشاطّ، ص 17، وتاريخ الإسلام، للذهبي، 611/15، وبغية الوعاة، للسيوطي، 125/2.

كتابه (البسيط) في شرح جمل الزجاجي

أولا: نسبته إليه

(البسيط) هو كتاب شرح فيه ابن أبي الربيع كتاب الجمل في النحو للزجاجي، ومما يثبت نسبة هذا الكتاب إليه ما ذكره التّجيبي في برنامجه عندما قال: ((**كتاب الجمل في النحو: تأليف أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي رحمه الله قرأت جميعه تفقها على العلامة الأوحد أبي الحسين ابن أبي الربيع القرشي**))[1].

ومما يثبت نسبته إليه ما قاله الذهبي عندما عدّ مصنّفات ابن أبي الربيع فقال: ((**وكتاب كبير في عشر مجلّدات، شرحا للجمل، وهو كتاب لم تشذّ عنه مسألة من العربية**)) [2].

وكذا ما قاله أبو حيان: ((**وقد قال ابن أبي الربيع:** « **ولا يجوز أن يُفصل بين نعمَ وفاعلها بشيء ولا بالظرف ولا بالمجرور، ولا تقول: نعمَ في الدار الرجلُ زيدٌ، وتقول: نِعمَ الرجلُ في الدار زيدٌ** » **وقال في البسيط:** «**ويصحُّ الفصل بين الفعل والفاعل لتصرُّفه في رفعه الظاهر والمضمر وعدم التركيب**»))[3] .

وقد صرّح الشاطبي في عدّة مواضع بنسبة (البسيط) إلى ابن أبي الربيع، فقال في تتمة باب المبتدأ والخبر: ((**وذلك أن من المتأخرين من يقول: لا يُبتدأ بالنكرة إلا بشروط، ثم تذكر من المواضع التي وقعت فيها الفائدة ما ذكره الناظم كالجزولي، وابن عصفور في المقرب، وابن أبي الربيع في البسيط**))[4].

---

[1] – برنامج التجيبي، ص 280 .

[2] – تاريخ الإسلام، للذهبي، 15 / 611 .

[3] – التذييل والتكميل، لأبي حيان، 10 / 100– 101 .

[4] – المقاصد الشافية، للشاطبي، 2 / 37 .

وقال في باب المصدر: ((**وفي هذا اختلاف، فمنهم من جعله قياسا بإطلاق، ومنهم من وقفه على السماع في الجميع منهم ابن أبي الربيع، ذكره في البسيط**))[1].

وقال في باب الإدغام: ((**ذكر هذه الطريقة ابن عبيدة في اختصار البسيط لابن أبي الربيع، وغالب الظن أن ابن أبي الربيع نصّ على ذلك في البسيط**)) [2].

وكتاب البسيط في الأصل يتألف من أربعة مجلدات كما يظن محققه إلا أنه لم يعثر إلا على مخطوطة السفر الأول منه التي تحتوي على شرح ربع كتاب الجمل فقط، فتبدأ بباب الإعراب وتنتهي بباب الصفة المشبهة وقد حقق هذا الكتاب: عياد بن عيد الثبيتي في رسالته للدكتوراه [3].

ثانيا: منهج ابن أبي الربيع في (البسيط)

التزم ابن أبي الربيع في ترتيب موضوعات كتابه بمنهج ترتيبها في كتاب الجمل، فبدأ بـ(باب الإعراب)، ثم بـ(باب معرفة علامات الإعراب) ... إلخ.

كان الربيع في كتابه البسيط يورد نص الزجاجي ثم يتناوله بالشرح والإيضاح والتحليل، ذاكرا آراء النحويين واختلافاتهم واستدلالاتهم وشواهدهم، ثم يناقش ذلك ويرتضي ما يراه صوابا، وقد اعتمد في دراسته على الأصول النحوية الآتية:

- السّماع المنظوم والمنثور من القرآن الكريم، والشعر، وكلام العرب، وذلك كما في باب البدل، حيث ذهب إلى أن البدل على نية تكرار العامل لا على نية طرح المبدل منه، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿ **قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ**

[1] – المقاصد الشافية، للشاطبي، 4/ 286.

[2] – المصدر السابق، 9/ 459.

[3] – ينظر: البسيط، لابن أبي الربيع ، 90/1.

﴿ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ ﴾[1]، وقول العرب: (محمدٌ أكرمتُه أخاك) [2]، واعتمد على المنظوم من الشعر، ومثاله في باب صيغ المبالغة، حيث ذهب إلى إعمال صيغة (فعِل) من صيغ المبالغة، وعدّ قوله[3]: (من الوافر)

أتاني أنّهم مَزِقُونَ عِرْضِي جِحاشُ الكِرْمِلَيْنِ لهم فديدُ

دليلا على ذلك [4].

والسماع المنثور كما في باب اسم الفاعل، حيث ذهب إلى أن اسم الفاعل الماضي لا يعمل النصب في مفعوله الثاني، وإن كان من باب: (ظننت)؛ لأنّ ذلك لم يُسمع عن العرب ولم يُنقل عنهم فقال: ((**الثالث: أن اسم الفاعل المضاف لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، وإن كان من (باب: ظننت)، وإنما يعمل بالشروط التي يعمل بها اسم الفاعل العاري عن الألف واللام وعن الإضافة...، وهذا المذهب الثالث هو عندي الصحيح، وأما قولهم: هذا ظانٌّ زيدٍ أمسِ شاخصا، فلم يثبت عن العرب، وإنما تقول العرب: هذا الظانٌّ زيدا شاخصا، ولا معنى لمن فرّق؛ لأنه لم يُنقل عن العرب ما ذكره، وفرّق من أجله ولو نقل عن العرب: هذا ظانٌّ زيدٍ شاخصا أمسِ؛ لكانت التفرقة صحيحة**)) [5] .

---

[1]– سورة الأعراف، الآية: 75.

[2] – ينظر: البسيط، لابن أبي الربيع، 1 / 388

[3] – إصلاح الخلل، للبطليوسي، ص 185، وشرح المفصل، لابن يعيش، 93/4، وشرح جمل الزجاجي، 2/ 21، وشرح التسهيل، لابن مالك، 81/3، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك، 80/1، وشرح ابن الناظم، ص 305، وارتشاف الضرب، لأبي حيان، 2282/5، والتذييل والتكميل، لأبي حيان، 10/ 314، و شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، ص 507، والمقاصد الشافية، للشاطبي، 4/ 290، وهمع الهوامع، للسيوطي، 74/3 .

[4] – ينظر: البسيط، لابن أبي الربيع، 2 / 1059 .

[5] – المصدر السابق، 2 / 1009.

واعتمد كذلك على القياس، وذلك كما في باب الاشتغال، حيث ذهب إلى اختيار النصب في الاسم المعرّف بالألف واللام مع الفعل الدّال على الطلب، وردّ على من اختار الرفع فقال: ((**فإن استدلّ في تفرقته بالسماع، واستدلّ بقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[1]، فقد مضى الكلام في تأويل هذه الآية وما أشبهها، وهو أنّ السارق مبتدأ والخبر محذوف تقديره: ومما يُقص عليكم حكم السارق، وكذلك قُدِّر في قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾[2] ولا يُردُّ القياسُ الصحيح بسماعٍ يقبل التأويل**)) [3].

وكما في: (باب حروف الجر)، حيث ذهب إلى لام الجرّ لا تأتي زائدة، فقال: ((**وأما قوله تعالى: ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾[4]، فضُمِّن (رَدِف) معنى الوصول أو ما أشبهه ممّا يتعدّى باللام، وهذا أوْلى مِنْ أَنْ يُدّعَى زيادة الحرف، لأنّ الزيادة خروجٌ عن القياس، فلا يُقال ما أمكن البقاء على القياس، والتّضمين قد ورد في كلام العرب كثيرا**)) [5].

واعتمد على كثرة الاستعمال، والاطراد، والنظير، كما في باب الابتداء عندما ذهب إلى أن العامل في الاسم المرفوع بعد لولا هو الابتداء، وردّ على من ذهب إلى أن العامل فيه فعل، فقال ابن أبي الربيع: ((**ومع هذا فوضع الحرف موضِع الفعل الناقص أو الخارج عن أصله ليس بالكثير، فيجب على هذا ألاّ يُقال في: لولا زيدٌ:**

---

[1] – سورة المائدة، الآية: 38.

[2] – سورة النور، الآية: 2.

[3] – البسيط، لابن أبي الربيع، 2/ 634.

[4] – سورة النمل، الآية: 72.

[5] – البسيط، لابن أبي الربيع، 2/ 857.

إنّ الأصل: لو زال زيدٌ ثمّ حذِف الفعل، وجُعلت(لا) مكانه، لما في ذلك من القول بما لا نظير له)) [1] .

وكما في باب حروف الجر عندما استدل على أن الأصل في باب (استغفرت) هو تعديه بحرف الجر فقال: ((**ومن ذلك: أمرتُ زيدا بالخير، هذا هو الأصل، ومن العرب من يسقط الباء فيقول: أمرتُ زيدا الخيرَ اتساعاً، والدليل على أنّ الأصل حرف الجرّ الاطراد والكثرة، تقول: أمرتُ زيدا بالخير وأمرت زيدا بعمرو، وتسقط حرف الجرّ من الأوّل، ولا تسقطه من الثاني، فاطراد حرف الجر وعدم اطراد النصب دليل على أصالة حرف الجرّ... فقد تحصل بما ذكرته أن الذي يستدل به على أن الأصل حرف الجرّ في هذا الباب ثلاثة أشياء:**

أحدها: الكثرة عند جمهور العرب أو عند فصحائهم وأكثرهم

الثاني: الاطراد .

الثالث: النظير نحو: سمّيْت ولدي زيدا))[2] .

[1] – البسيط، لابن أبي الربيع، 1 / 593.

[2] – المصدر السابق، 1 / 426 .

الاعتراضات النحوية

تبدو ظاهرة الاعتراض والنقد بارزة لمن تتبع مؤلفات النحاة؛ فلا تبحث عن مسألة لغوية إلا وتجد فيها من يؤيد أو يخالف غيره سواء من أبناء جيله، أو ممن قد سبقوه، ولعل كثرة المؤلفات وتشعب القواعد اللغوية وتعقيدها كان من أسبابها اختلاف المنهج والتعصب له أحيانا، واختلاف الثقافة اللغوية على مرّ العصور.

ولهذا المصطلح (الاعتراض) دلالات في المعاجم اللغوية والفقهية وغيرها رأيت أن أتطرق لها خاتما ذلك بذكر أنواع اعتراضات ابن أبي الربيع مع التمثيل لها:

الاعتراض لُغةً: ((المنع، والأصل فيه أن الطريق إذا اعترض فيه بناء أو غيره منع السّابلة من سلوكه)) [1].

وعرّفه الجرجاني لغة واصطلاحا فقال: ((المعارضة: لغةً: هي المقابلة على سبيل الممانعة، و**اصطلاحًا**، هي إقامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم)) [2].

وعرّفه غيره **اصطلاحا** بأنّه: ((إقامة الدليل على خلاف ما أقامه عليه الخصم، أو إظهار ما في مقدّمات دليل الخصم من خلل يمنع قبول دعواه))[3]، ومن تعريفاته **الاصطلاحية:** ((اعترض عليه: أنكر قوله أو فعله...الاعتراض على الحكم: إنكار صحته)) [4]، ومن ذلك يتبين أنّ الاعتراض يشتمل على معنى: النقد أو النقض للرأي المخالف، ودحضه بالأدلة، والحجج، والبراهين، وقد اهتمّ النحويون بذلك،

---

1 – القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مادة: (ع ر ض).

2 – التعريفات، للجرجاني، ص 219.

3 – المعجم الفلسفي، لجميل صليبا، 2/ 502.

4 – معجم لغة الفقهاء، لمحمد قلعجي وحامد قنيبي، ص 75.

فكثيرٌ منهم عند ذكره لآراء النحويين في مسألة من المسائل، أو عند شرحه لكتاب غيره من النحويين لم يكتفِ بمجرّد النّقل أو الشرح فقط، بل تعدّاهُ إلى النّقد، وإيراد الاعتراضات عليه، وذلك كما فعل ابن الشجري في أماليه، حيثُ اعترض في بعض المسائل على آراء بعض النّحويين[1]، وكما فعل الأنباري في كتابه: (الإنصاف) حينما ذكر فيه مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، فتناولها بالدراسة، والتحليل، وصوّب ما رآه صحيحا، واعترض على ما رآه خطأً وردّه بالأدلة، والبراهين، كذلك في كتاب شرح المفصل لابن يعيش، الذي شرح فيه كتاب المفصّل للزمخشري، وذكر فيه اعتراضاته عليه في بعض المسائل[2]، وكذلك أورد الرضي في شرح الكافية اعتراضاتٍ له على سيبويه في بعض المسائل[3]، وأيضا (التذييل والتكميل)، لأبي حيّان الذي شرح فيه كتاب: (التسهيل)، لابن مالك، واعترض فيه أبو حيّان على الكثير من آراء ابن مالك والنحويين[4]، واعترض كذلك الأزهري في كتابه: (شرح التصريح) على العديد من آراء ابن هشام في كتابه: (أوضح المسالك)[5].

وممّن حذا حذوهم ابن أبي الربيع في كتابه: (البسيط) الذي شرح فيه كتاب (الجُمَل) للزّجّاجي، فذكر عديد من المسائل التي اعترض فيها على غيره من

[1] - ينظر: رسالة دكتوراه بعنوان: (اعتراضات ابن الشجري النحوية على النحويين في كتابه الأمالي)، لسعيد بن علي الغامدي.

[2] - ينظر: رسالة دكتوراه بعنوان: (اعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري النحوية والصرفية في كتاب شرح المفصل)، لمحمد سعيد الغامدي.

[3] – ينظر: رسالة ماجستير بعنوان: (اعتراضات الرضي على سيبويه في شرح الكافية)، لمحمد عبد الله المالكي.

[4] – ينظر: رسالة دكتوراه بعنوان: (اعتراضات أبي حيان للنحويين في كتابه التذييل والتكميل)، لمنصور أحمد عريف الرحمن.

[5] – ينظر: رسالة ماجستير بعنوان: (اعتراضات الأزهري النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التوضيح)، لغريب ياسين ودّاني.

النّحويين، فتناولها بالدراسة، والنّقد، والتّحليل، وأورد الأدلّة، والحجج التي استشهد بها كل فريق، ومن ثمّ صوّب بعضها، وردّ بعضها الآخر، ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أنّ اعتراضات ابن أبي الربيع تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: ذكر فيه المسألة ثم أورد اعتراضه، وردَّه هو فيها ذاكرا الأدلة والحجج التي استند إليها، مِنْ غير أن يَذكُر رُدُودَ غيره من النّحويِّين، مثال ذلك مسألة: (مجيء ليس حرف عطف) حيثُ ذَكَر رأي الكوفيين، ثم اعتراضه، وردّه هو عليه فقال: ((**وقوله [1]: (من الرمل)**

إنما يجزي الفتى ليس الجمل

فذهب بعض الكوفيين إلى أنّ (ليس) هنا حرف عطف بمنزلة (لا)، وليس ذلك صحيحا، والتقدير: ليس الجازي الجملَ، ففي ليس ضميرٌ هو اسمها، والجملُ خبرُها، أو يكون الجملُ اسمَها، والخبر محذوف، والتقدير: ليس الجملُ الجازي))[2].

وكما في مسألة: (زيادة اللام) حيث ذكر ابن أبي الربيع ما ذهب إليه المبرد، ثمّ ذكر اعتراضه على ذلك وردّه لما ذهب إليه المبرد، حيث قال: ((**وأما (اللام) فتوجد للملك، فتقول:الدارُ لزيدٍ، والغلام لعمرو، وتوجد للاستحقاق، فتقول: السَّرْجُ للدَّابَّةِ، والحصير للمسجد، وإذا نظرتَ إلى هذا وجدته قريبا من الملك وشبيها به، ولا توجد اللام إلا حرفا، وتوجد خافضة وغير خافضة، تكون لام الابتداء، وتكون في القسم، ولا تكون زائدة. وذهب المبرد إلى أنها تكون زائدة واستدلّ على ذلك بقوله تعالى:﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[3] إنما يقال: عبرت**

[1] – ديوان لُبيد بن أبي ربيعة، ص 91، والمسائل الحلبيات، للفارسي، ص 265، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، 1/ 176، وشرح الرضي على الكافية، 4/ 209، وأوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري، 3/ 318، والمقاصد الشافية، للشاطبي، 63/5، وشرح التصريح، للأزهري، 1/ 250

[2] – البسيط، لابن أبي الربيع، 1/ 339.

[3] – سورة يوسف، الآية: 43.

الرؤيا، فاللام زيدت في المفعول، وكذلك استدل بقوله تعالى:﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾[1] .

الجواب: أما قوله تعالى:﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾، فليس فيه دليل على صحة قوله، إنما كان يكون دليلا لو جاء مُؤخَّرًا، وأما مع التقديم فليس فيه دليل، لأنّ كُلَّ مفعول إذا تقدّم جاز أن تأتي باللام، وأن تأتي بغير لام، فتقول: ضربت زيدا، وقتلت عمرا، لا يجوز غير ذلك، فإذا قدمت المفعول قلت: لزيد ضربتُ، ولعمرو قتلتُ. ويجوز: زيدا ضربت وعمرا قتلت، وإنما كان كذلك لأنّ العامل، إذا تأخّر عن معموله ضَعُفَ.

ومما استدلّوا به أيضا على ذلك قولهم: زيدٌ ضربته، وزيد ضربت، وتحذف الضمير العائد على زيد، فإن أخّرت زيدا فقلت: ضربته زيدٌ ألزمت الهاءُ، ولم يجز ضربتُ زيدٌ؛ لأنّ في هذا تَهْيِيءَ العامل للعمل وقطعه عنه، وليس ذلك في التقديم لضعف طلبه له، وأما قوله تعالى:﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾ فضُمِّن (رَدِف) معنى (الوصول) أو ما أشبهه ممّا يتعدّى باللام)) [2].

القسم الآخر: أورد فيه المسألة والمذاهب فيها، وذكر فيها أدلة كل مذهب، وردوده، ثم وافق أحدها كما في مسألة: (نيابة المصدر المؤكد عن الفاعل)، فقال: **((اعلم أنّ النحويين اختلفوا في المصدر المؤكِّد، في بناء المفعول له ورفعه به، على ثلاثة مذاهب:**

أحدها: أنّ ذلك لا يجوز، لأنّ المؤكِّد يجوز إسقاطه، وما يجوز إسقاطه يُقدّرُ ساقطا، فيبقى الفعل وحده، ولا يكونُ الكلام من فعلٍ وحدَه، ولا من اسمٍ وحدَه،...وإلى هذا ذهب أبو علي،...وهذا المذهب هو الذي يقتضيه كلام سيبويه،

[1] – سورة النمل، الآية:72.

[2] – البسيط، لابن أبي الربيع، 2/ 857.

لأنه قال: هذا باب المسند والمسند إليه. ثم قال: ((وهو ما لا يستغني أحدُهما عن صاحبه، ولا يجد المتكلم منه بدّا))[1]. وبلا شك أن ما يأتي مُؤكِّدا يُسْتَغْنى عنه، ويجد المتكلم بُدًّا منه، وعلى هذا حُذَّاقُ هذه الصَّنعة، وهو المذهب الصحيح...

المذهب الثاني: أنه لا يجوز إذا لم يكن هناك غيرُه، فإن كان في الكلام غيرُه جاز، فتقول: سِير بزيد سَيْرٌ، فتقيمُ السيرَ؛ لأنَّه قد أفاد بالمجرور، ولا يستنكر أن يكون الفائدةُ بوجود الفضلة. ولو لم تأت بها لم يكن فيما يبقى فائدةٌ، ألا ترى أنّك لو قلتَ: أراد زيدٌ الخير، لم تكن فائدة إلا بالخير...؛ لأنّه مفهوم أنّ زيدا لا يخلو عن إرادةٍ، وكذلك تقول: لمن سألك، فقال: ما ركبتَ ؟ تقول له: ركبتُ البغلَ، فبلا شكٍّ أنّ الفائدة إنما وقعت بالبغل. وإلا فلم يَسَلْ هو بقوله: ما ركبتَ؟... فلو قلتَ هنا: ركبتَ، وتحذف البغلَ لم يكن مفيدا، ولهذا نظائر كثيرةٌ، ويكون قول سيبويه: ((وهو: ما لا يستغنى أحدهما عن صاحبه...)) ، أنّك لو رُمْتَ أنْ تحذفَ الفاعل هنا وتأتي بالفضلة؛ لأنها المطلوب للإعلام بها لم تقدر لمكان بِنْيَةِ الفعل الطالبة به...

الجواب: إنّ هذا الذي ذكره، ليس بمنزلة قولك: سِير بزيد سيرٌ،لأنّك قادر هنا أن تبنيَ هذا الفعل، وتسنده للمصدر، وأنت إذا قلت: أردتُ الخير، لا تستطيع أن تزيل الفعل ولا الفاعل، ولا تسند الفعل إلى المفعول به؛ لما ذكرتُه، وأمرٌ آخرُ: أنّك إذا قلتَ، سير بزيد سيرٌ، فيُتَصَوَّر لك أنْ تحذف المصدر؛ لأنّه مفهوم من الفعل، فكيف يصحُّ أنْ يُبْنى الفعل له، وأنت إذا قلت: أراد زيدٌ الخيرَ، لا يمكنك أن تحذف الفاعل؛ لأنّك لو حذفته لم يكن في الكلام ما يقتضيه ويدلُّ عليه ...

[1] – الكتاب، لسيبويه، 1/ 23.

المذهب الثالث: أنّ الفعل يُبنى للمصدر على كلِّ حال، فتقول: سِيرَ سيرٌ، وهذا أضعف المذاهب الثلاثة؛ لما تقدم ذكره من أنّ المسند والمسند إليه، لا بدّ أنْ يفيد أحدهما ما لم يفده الآخرُ؛ لأنّه إذا أفاد ما أفاده الآخر، فمجيئه مؤكِّد، وما كان كذلك: كأنّه غيرُ موجود، فيأتي الكلام غير مركب، والكلام لا يكون إلا مركبا))[1].

وكما في مسألة: (طرح الأول وإحلال الثاني محلّه في البدل) حيث قال: ((**وذهب المبرد إلى أنه على تقدير طرح الأول وإحلال الثاني محلّه، فذهب في قولك: جاءني أخوك زيدٌ إلى أنّ زيدا جاء على تقدير طرح أخيك، وإحلال زيدٍ محلّه، وكأنك قلتَ: جاءني زيدٌ، وهذا عندهم يبطُل من وجهين:**

أحدهما: قوله سبحانه:﴿ قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ ﴾.

فمَنْ (آمن منهم): بدلٌ من (الذين استُضعِفُوا) فلو كان البدل على طرح الأول، وإحلال الثاني محلّه، لم تُكرّر اللام وإنما هو على تقدير تكرار العامل، فتارةً يظهر العاملُ، وتارة يبقى محذوفا...

الثاني: قولُ العرب: (محمدٌ أكرمتُه أخاك)، فأخوك بدلٌ من الضمير المنصوب، فلو كان البدلُ على طرح الأوّل لبقي المبتدأ بلا ضميرٍ يعودُ عليه من خبره، وهو جملة، فقد صحَّ بما ذكرتُه أنّ البدل على تقدير تكرار العامل))[2] .

[1] – البسيط، لابن أبي الربيع، 2/ 962.

[2] – المصدر السابق، 1/ 387.

الفصل الأول: اعتراضات ابن أبي الربيع في باب الجملة الاسمية، فيه مبحثان:

المبحث الأول: اعتراضاته في باب الابتداء، فيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: وقوع الجملة موقع المبتدأ.

المطلب الثاني: تقدير الخبر في نحو: (علمي بزيد ذا مال).

المطلب الثالث: الاسم المرفوع بعد: (لولا).

المطلب الرابع: خبر المبتدأ بعد: (لولا).

المطلب الأول: وقوع الجملة موقع المبتدأ

تتكون الجملة الاسمية من مبتدأ وخبر، ويُعرَّف المبتدأ بأنّه: ((اسم أو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته، مُخبر عنه أو وصف رافع لمكتفى به))[1].

وأمّا الخبر فيُعرّف بأنّه: ((الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور فخرج فاعل الفعل، فإنه ليس مع المبتدأ وفاعل الوصف))[2].

وينقسم المبتدأ وفقا لهذا التعريف إلى:

- اسم صريح نحو: (الله ربنا) و(زيد منطلق).
- اسم بمنزلة الصريح: وهو المصدر المؤول من(أنْ) والفعل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾[3]، والمصدر المتصدر من الفعل نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾[4]، و((تسمعُ بالمعيدي خيرٌ مِنْ أنْ تراهُ))[5].
- الوصف الرافع لمكتفى به نحو: (أمنطلقٌ زيدٌ) و(أذاهبٌ زيدٌ).

والعوامل اللفظية هي النواسخ نحو: (كان وأخواتها)، و(إنّ وأخواتها)، وغيرها من نواسخ الابتداء، فلا بد أنْ يكون المبتدأ مجردا منها.

والذي بمنزلة المجرد نحو قوله تعالى: ﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُۚ ﴾[7]، و(بحسبك درهم).

---

[1] – أوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري، 186/1.

[2] – المصدر السابق، 193/1.

[3] – سورة البقرة، الآية: 184.

[4] – سورة البقرة، الآية: 6.

[5] – جمهرة الأمثال، للعسكري، 266/1، وفصل المقال، للبكري، 153/1، والمستقصى، للزمخشري، 345/1 .

[6] – سورة فاطر، الآية: 3.

[7] – سورة آل عمران، الآية: 62.

أمّا الخبر فينقسم إلى:

- مفرد: نحو: (زيدٌ أسدٌ) و(محمدٌ عادلٌ).
- وجملة: فيكون جملة اسمية نحو قولك: (نطقي الله ربي)، و(زيد أخلاقه فاضلة)، أو جملة فعلية نحو قولك: (زيدٌ ينطلقُ) و(عمرو يسعي في عمله).
- وشبه جملة: فيكون ظرفا نحو قوله تعالى:﴿ وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ ﴾[1] وقوله تعالى:﴿ ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ مَّعۡلُومَٰتٞۚ ﴾[2]، وجار ومجرورا نحو قولك: (الحمد لله) و(زيدٌ في الدّار)[3]، أما إمكانية وقوع المبتدأ جملة فقد تناول ابن أبي الربيع هذه المسألة بقوله:

«**يشترط في الاسم المبتدأ شرطان: أحدهما: الإفراد، فلا يكون المبتدأ جملة...، ومتى وجدت الجملة وضعت موضع ما أصله أن يكون مبتدأ، فإنما يكون ذلك على القلب وبعدما صير المخبر عنه خبرا، والخبر مخبرا عنه، ومن ذلك: سواء علي أقمت أم قعدت، المعنى بلا شك: سواء علي قيامك وقعودك، وأنت لو قلت هذا لكان (سواء) خبرا مقدما، والقيام والقعود مبتدأ؛ لأن المقصود الإخبار عن القيام والقعود بالاستواء، ويجوز على قياس ما حكاه سيبويه: إن خيرا منك زيد، أن تجعل(سواء علي) مبتدأ ويكون: (قيامك وقعودك) خبرا، وتكون قد أخبرت عن النكرة بالمعرفة؛ لأن النكرة فيها تخصيص بعلي كما كان في(خير منك) تخصيص بمنك، إلا أن الأظهر ما ذكرته أولا، لأنه أصل الإخبار، وهو المقصود هنا في هذا الموضع لكن العرب لم تجعل: أقمت أم قعدت، في موضع قيامك وقعودك وهما**

[1] – سورة الأنفال، الآية: 42.

[2] – سورة البقرة، الآية: 197.

[3] – ينظر: أوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري، 186/1، وشرح التصريح، للأزهري، 1/ 189، وهمع الهوامع، للسيوطي، 361/1، وحاشية الصبّان، 300/1.

مبتدأ، وإنما جعلتهما مكانها على تقدير الخبر، على جهة الاتساع؛ لأن الجمل تقع مواقع الأخبار...، ولا تقع الجمل مواقع المبتدأ)) [1].

يتضح من هذا النص أن ابن أبي الربيع ذهب إلى عدم جواز مجيء الجملة مبتدأ؛ لأنّ المبتدأ لا يكون إلا مفردا، كما قال، وهذه مسألة للنحويين فيها خلاف طويل، فهل يقع المسند إليه سواء كان مبتدأ أم فاعلا جملة، أم أن ذلك مقصور على المسند من خبر وفاعل فقط؟.

ويمكن إجمال خلافات النحويين في هذه المسألة في ثلاثة مذاهب هي:

- المنع: مذهب المبرد، والفارسي، وجمهور البصريين.
- الجواز: مذهب جماعة من الكوفيين منهم هشام، وثعلب.
- التفصيل: مذهب جماعة من النحويين منهم الفراء، وجماعة من النحويين، حيث إنهم يجيزون ذلك إذا كانت الجملة في موضع فاعل لفعل من أفعال القلوب والفعل معلق عنها نحو قولك:(ظهرَ أو بدَا لي أقام زيد أم عمرو) [2].

واستدلَّ مَنْ أجاز ذلك بقوله تعالى:﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾[3]، وقوله تعالى:﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ ﴾[4] وقول العرب: ((تسمع بالمُعَيْدِيّ خيرٌ مِنْ أنْ تَراهُ))، ووجْهُ الدّليل: أنّ فاعل(بدا) هو: (ليسْجُنُنَّهُ) والمبتدأ هو جملة: (يُريكُمْ) وخبره: (من آياته) والتقدير: ومن آياته رؤيتكُمْ البرقَ، و(تسمع) مبتدأ، وخبره: (خير) وذلك وفقا لرأيهم[5].

---

[1] – البسيط، لابن أبي الربيع، 536/1.

[2] – ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان، 1/ 55، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش، 1/ 162، و 4/ 1575.

[3] – سورة يوسف، الآية: 35.

[4] – سورة الروم، الآية: 24.

[5] – ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان، 54/1.

ولقد ذهب مَنْ مَنَعَ ذلك إلى تأويل ما سبق، فقالوا: إنّ الفاعل في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾ هو الضمير العائد على المصدر المفهوم من الفعل وهو البداء، والدليل على ذلك[1] قوله[2]: (من الطويل)

لعلّكَ والموعودُ حقٌّ لقاؤُهُ بدَا لكَ في تلكَ القَلُوصِ[3]بَدَاءُ

وذهب أبو حيّان، وابن عادل الحنبلي إلى أن الأحسنَ أنْ يكون فاعل(بدا) هو الضمير العائد على المصدر الذي يدل عليه السجن والتقدير: ثم بدا لهم سجنُهُ مُقْسِمِينَ لَيَسْجُنُنَّهُ[4].

أما (لَيَسْجُنُنَّهُ) فتحتمل لديهما ثلاثة أوجه، هي:

- أن تكون مقولا لقول مُضمر، أي: مفعولا به للقول، والتقدير: قالوا: (لَيَسْجُنُنَّهُ).
- أن تكون جملة مُفسِّرة للضمير المُستتر العائد على المصدر المفهوم من الفعل (بدا) وهو البداء، وبذلك تكون جملة لا محل لها من الإعراب.
- أن تكون جوابا لـ(بدا)؛ لأنّ العرب تُجرِي أفعال القلوب مُجرى القسم فتُجيبُها بما يُجاب به القسم، و(بدا) فعل هذه الأفعال[5].

أمّا السُّهيلي فرأى أنّ فاعل(بدا) في هذه الآية هو المجرور في(لَهُم) وجملة(لَيَسْجُنُنَّهُ) في موضع المفعول به للعلم المفهوم مِنْ (بدا)؛ لأنّه بمعنى الظهور والعلم[6].

---

[1] – ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، 93/1، والتذييل والتكميل، لأبي حيان، 56/1، واللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي، 97/11، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش، 1577/4.

[2] – شعر محمد بن بشير الخارجي، ص 29، وشرح الرضي على الكافية، 192/4، وشرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، 218/1، وهمع الهوامع، للسيوطي، 328/2.

[3] – القَلُوص: هي الفَتِيّة مِنَ الإبل (لسان العرب، ابن منظور، مادة: (ق ل ص)).

[4] – ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان، 57/1، واللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي، 97/11.

[5] – ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان، 57/1، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش، 1577/4.

[6] – ينظر: نتائج الفكر، للسهيلي، 332/1.

أمّا((تسمعُ بالمُعَيْدِيّ خيرٌ مِن أنْ تراه)) فقد أجابوا عنه بوجهين:

أحدهما: حملُه على تأويله بالمصدر المنسبك من (أنْ) والفعل (تسمعُ) والتقدير: (سماعُكَ خَيْرٌ)، فـ(سَماعُك) مبتدأ، وخبره (خيرٌ)، وحذف (أنْ) من الفعل فارتفع الفعل على القياس[1]، وممّا يدل على أنّه مصدر، وأنّه منصوب بـ(أنْ) المحذوفة قوله[2]: (من الطويل)

ألا أيُّهَذَا الزّاجِري أحضرُ الوَغَى وأَنْ أشهدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟

فالتقدير: (أنْ أحضرَ) فلمَّا حُذفت (أنْ) ارتفع الفعل، والدّليل على حذفها وجوده في المعطوف(أنْ أشهدَ)؛ ويجب تقديرها هنا مع الفعل؛ حتى يطابق المعطوف المعطوف عليه في الإفراد، وإلا لعُطِفَتْ جملةٌ على مفردٍ وهذا لا يجوز.

ثانيهما: تنزيل الفعل منزلة المصدر، وهو الحدث الذي يتضمنه الفعل وتجريده من الزمن، فنُزِّلَ(تسمعُ) منزلة(سَمَاعُكَ) نحو قوله[3]: (من الوافر)

وقالُوا: ما تشاءُ فقلتُ ألهُو إلى الإصباحِ آثِرَ ذِي أثيرِ

ولا بُدَّ من تنزيل الفعل منزلة المصدر هنا؛ حتى تتم المطابقة بين السُّؤال وهو(ما) في(ما تشاء) والمسؤول عنه(ألهو) في الإفراد، ويمتنع تقدير(أنْ) هنا مع الفعل؛ وذلك حتى يطابق المسؤول عنه السؤالَ في الزمن؛ لأنّ(أنْ) مع الفعل تُحِيلُهُ

[1] – ينظر: سر صناعة الإعراب، لابن جنّي، 228/1، والمقتصد، للجرجاني، 78/1، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، 125/1، وشرح المفصل، لابن يعيش، 180/2، وشرح الرضي على الكافية، 225/1، واللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، 296/1، و الكناش في النحو والصرف، لأبي الفداء، 141/1، والتذييل والتكميل، لأبي حيان، 54/1، والمقاصد النحوية، للعيني، 4/ 1775، و أوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري، 186/1، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش، 161/1، والمقاصد الشافية، للشاطبي، 48/1، وشرح شذور الذهب، للجوجرى، 149/1، وشرح الأشموني، 20/1، وشرح التصريح، للأزهري، 190/1، وهمع الهوامع، للسيوطي، 30/1.

[2] – ديوان طرفة بن العبد، ص 33، وشرح المفصل، لابن يعيش، 6/3، وشرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، 198/1، وهمع الهوامع، للسيوطي، 405/2.

[3] – ديوان عروة بن الورد، ص 130، والخصائص، لابن جني، 435/2، والمقتصد، للجرجاني، 80/1، وشرح المفصل، لابن يعيش، 180/2، وشرح التسهيل، لابن مالك، 234/1، وهمع الهوامع، للسيوطي، 31/1.

لمعنى الاستقبال و(ما تشاءُ) هو سؤال عمّا تشاء في زمن الحال لا زمن الاستقبال[1].

أمّا في قوله تعالى:﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ ﴾، فلقد حَمَلُوا الجارَّ والمجرور على أنّه مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ حال من (يريكم) ، والتقدير: (يريكم البرق من آياته)، وبذلك تكون الجملة بهذا التقدير جملة فعلية لا اسمية[2] .

أمَّا ابن عادل الحنبلي فرأى أنّ الأظهر هو كون(يريكم) مبتدأ بتقدير المصدر المؤول من (أنْ يريكم) أي: رؤيتكم، و(من آياته) خبر عنه، وذلك حتى تكون جملة اسمية موافقة للجمل التي قبلها، فمن قوله تعالى:﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنۡ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٞ تَنتَشِرُونَ ﴾[3]، إلى قوله تعالى: ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ ﴾ كلّها جملٌ اسمية[4]، ونظير تلك المسائل قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾، فمن أجاز مجيء المسند إليه جملة أجاز إعراب (أأنذرتهم) مبتدأ و(سواءٌ) خبرا، أمّا مَن منع ذلك فذهب إلى أنّ(سواء) مبتدأ و(أأنذرتهم) خبر له.

وجدير بالذكر أن النحويين اختلفوا في هذه الآية على أربعة أقوال هي:

- أن يكون(سواء) مبتدأ، والجملة بعده في موضع الخبر، وسوغ مجيء المبتدأ نكرة تخصيصه بـ(عليَّ).
- أن يكون(سواء) خبرا مقدما، والجملة بعده في موضع المبتدأ.

[1] – ينظر: المقتصد، للجرجاني، 79/1، وهمع الهوامع، للسيوطي، 30/1 .

[2] – ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان، 57/1، والبحر المحيط، لأبي حيان، 383/8، واللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي، 398/15

[3] – سورة الروم، الآية: 20.

[4] – ينظر: اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي، 398/15.

- أن يكون(سواء) خبرا لـ(إنّ)، وما بعده مؤوّل بمصدر فاعل بـ(سواء) والتقدير: استوى عندهم الإنذار وعدم الإنذار.
- أن يكون (سواء) مبتدأ والجار والمجرور في موضع الفاعل، والجملة بعده في موضع نصب مفعول به[1] .

ولقد رُدَّ على القول الثاني بأمرين هما: أنّ المبتدأ لا يكون جملة، وبأنّ ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه[2]، وأجيب عن ذلك بأنّ هذه الجملة مؤولة بالاسم والتقدير: الإنذار وعدمه سواء، وبأنّ اللفظ في هذه الجملة لفظ استفهام ومعناه خبر، فخرج بذلك الاستفهام عن معناه الأصلي إلى معنى الخبر[3].

والقول الرابع هو ما ذهب إليه السهيلي، فرأى أن العرب لم تنطق بـ(سواء) إلا وقرنته بـ(على)، فـ(سواء) في نحو:(سواء علي أقعدت أم قمت) بمعنى:(لا أبالي) أي أنّ الأمرين استويا لدى القائل، و(لا أبالي) فعل من أفعال القلوب التي تُعلّقُ عن العمل إذا وقع بعدها الاستفهام، ولا تُعلَّق أفعال القلوب عن العمل حتى يُذكر الفاعل، وبذلك تكون الجملة المعلّق عنها في موضع نصب مفعول به، فـ(سواء) مبتدأ في اللفظ والجار والمجرور بعده فاعل في المعنى كما يرى السهيلي[4].

أمّا عن الاستفهام في هذه الآية فذهب السهيلي إلى أنه باقٍ على حاله، وبأنّ (الألف) هنا ألف استفهام لا ألف تسوية إذ المعنى المراد في نحو: (سواءٌ علي أقمت أم قعدت)، هو: أنك سوّيت بين الأمرين في علمك، والغرض من الاستفهام هنا هو

[1] - نتائج الفكر، للسهيلي، 330/1، والتذييل والتكميل، لأبي حيان، 55/1، والبحر المحيط، لأبي حيان، 77/1، واللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي، 309/1، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش، 162/1، وشرح التصريح، للأزهري، 190/1.

[2] – ينظر: الحجة للقراء السبعة، للفارسي، 269/1.

[3] – ينظر: شرح الرضي على الكافية، 225/1، وشرح التصريح، للأزهري، 190/1.

[4] – ينظر: نتائج الفكر، للسهيلي، 332/1.

أنْ يعلم المخاطب أنّ ما كان مستفهما عنه معلومٌ[1]، ومثلّ لذلك، فقال: ((كما تقول: (قام زيدٌ) فترفعه؛ لأنه فاعل، ثم تقول: (ما قام زيدٌ)، فيبقى الكلام كما كان، وتبقى الجملة محكية على لفظها، لتدلّ على أنّ ما كان خبرا متوهما عند المخاطب فهو الذي نُفِي بحرف النفي))[2].

أما ابن أبي الربيع فيتضح من كلامه أخذه بالقول الأول، وذلك حين اعترض على مذهب الزمخشري في هذه الآية محتجا على ذلك بأنّ المبتدأ لا يصحّ أن يكون جملة، فقال: ((**وذهب الزمخشري في التفسير إلى أنّ: سواء عليّ خبر مقدم، و(أقمت أم قعدت) في موضع المبتدأ، ذكر ذلك في قوله تعالى:﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾وليس الأمر على ما ذكر؛ لما ذكرته من أن المبتدأ لا يكون جملة، وإنما يكون مفردا**))[3].

وأما ياسين فقد ذهب إلى أنّ الكلام في هذه الآية خبر محض، وليس فيه معنى الاستفهام، ورجّح كون (سواء) خبرا مقدما للجملة بعده على كونه خبرا لـ(إن) وما بعده فاعل به؛ لأنّ (سواء) مصدر؛ لذلك فحمله على الاسمية أولى من حمله على الوصفية، أي أولى من حمله على أنه وصف بمعنى: (مستوٍ)؛ وذلك حتى لا يكون عاملا[4].

هذا مجمل ما ذهب إليه النحويون في هذه المسألة، وتميل الباحثة في ذلك إلى ما ذهب إليه الكوفيون من أن المبتدأ قد يأتي جملة؛ لأنّ لرأيهم ما يُعضِّده من السماع سواء من القرآن الكريم أم من كلام العرب، ولأنّ القول بالمنع يُضطَرُّ معه إلى التأويل والتكلف.

---

[1] – ينظر: المصدر السابق، 334/1.

[2] – المصدر السابق، 334/1 .

[3] – البسيط، لابن أبي الربيع، 537/1.

[4] – ينظر: حاشية ياسين على شرح التصريح، 155/1.

وانطلاقا من قاعدة عدم التقدير أولى من التقدير فمذهب الكوفيين في هذه المسألة هو الرأي الصائب؛ لبعده عن تكلف ما لا حاجة لتكلفه، وعن تقدير ما لا حاجة لتقديره، فضلا على أنّ لرأيهم ما يُقويه ويسنده من السّماع.

المطلب الثاني: تقدير الخبر في نحو: (علمي بزيد ذا مال)

ينقسم الخبر إلى مفرد، وجملة، وشبه جملة، وجملة الخبر سواء أكانت اسمية أم فعلية إما أن تكون نفس المبتدأ في المعنى، نحو: (قولي الله حسبي)، و(ذكري أستغفر الله) فعندها لا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ، أو تكون غير ذلك؛ فيشترط فيها عندئذ أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ، وهذا الرابط إما أن يكون:

- ضميرا يعود على المبتدأ نحو: (زيد أبوه منطلقٌ)، و(زيدٌ يسعى إلى عمله).
- اسم إشارة يعود على المبتدأ، نحو قوله تعالى:﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ﴾[1].
- إعادةً للمبتدأ بلفظه نحو قوله تعالى:﴿ ٱلۡقَارِعَةُ ١ مَا ٱلۡقَارِعَةُ ﴾[2].
- أو تكون الجملة هي (نِعْم) وفاعلها، أو(بئس) وفاعلها، نحو قولك: (عمرٌو نعمَ الأميرُ) و(زيدٌ بئس الرَّجلُ)[3].

وقد تطرق ابن أبي الربيع إلى ضرورة اشتمال جملة الخبر على رابط يربطها بالمبتدأ عند تناوله لمسألة (علمي بزيد ذا مال)، حيث أوجب أن يكون الخبر مقدّرا بـ(إذا كان)، أو(إذ كان)، أي: شبه جملة ومنع أن يكون جملة بتقدير: (علمي بزيد كان ذا مال)، فقال: ((**وقوله:علمي بزيد ذا مال**

الأصل:علمي بزيد إذا كان ذا مال أو إذ كان ذا مال، وحُذف للعلم به، وقد تقدم الكلام في هذا بما يغني عن الإعادة[4] فإن أردت أن تدخل كان قلت: كان علمي بزيد ذا مال، ويكون التقدير: علمي بزيد إذ كان ذا مال، ثم حذف (إذ كان)؛ للعلم به وسد (ذا مال) مسده، فإن كان الأصل: علمي بزيد إذ كان ذا مال، وأردت أن تدخل كان فتقول: يكون علمي بزيد ذا مال على تقدير: يكون علمي بزيد إذا

[1] – سورة الأعراف، الآية: 26.

[2] – سورة القارعة، الآية: 1_2.

[3] – ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، 333/1، والكافي في الإفصاح، لابن أبي الربيع، 409/2، وشرح ابن عقيل، 203/1 .

[4] – ينظر: البسيط، لابن أبي الربيع، 556/1.

كان ذا مال))[1]، أما تقديره بـ(علمي بزيد كان ذا مال) فمنعه ابن أبي الربيع؛ معللا ذلك بقوله:

((**لأنك إذا قلت:علمي بزيد كان ذا مال، وتحذف (إذ كان) فيكون ذلك نقضا للغرض؛ لأنك إنما حذفت (إذ كان) طلبا للاختصار، وللعلم به، فدخول(كان) نقض للغرض...، ولا يجوز أن يكون(ذا مال) خبرا عن كان، ويكون في كان ضمير يعود إلى زيد، فلو كان ذلك بقي المبتدأ بلا ضمير يعود عليه من الخبر، وهو جملة، وهذه المسألة منعها أبو علي في الإيضاح، وأجازها غيره، والذي يظهر لي ما قاله أبو علي**))[2].

ويُلحظ من ذلك أن ابن أبي الربيع ذهب مذهب أبي علي الفارسي في منع (علمي بزيد كان ذا مال)، وذلك لخلو جملة الخبر من ضمير يعود على المبتدأ، فالضمير في (كان) عائدٌ على (زيد)، وليس على المبتدأ(علمي)، وبذلك يكون المبتدأ بلا خبر، وهذا لا يجوز[3].

واحتج من أجاز ذلك بأنّ (كان) زائدة بين المبتدأ والخبر[4]، واعترض ابن أبي الربيع، فرَدَّ عليه قائلا:

((**وكذلك لا يجوز أن تجعل (كان)هنا زائدة؛ لأن (كان) الزائدة إنما تدخل للدلالة على الزمان الماضي، وأنت قد حذفت (إذ كان) وهُمَا دالان على الزمان الماضي للعلم به وطلب الاختصار، فهذا نقض الغرض**))[5].

وذهب بعض النحويين إلى جواز:(علمي بزيد كان ذا مال) على أن التقدير: (إذ كان) ثم حُذف الظرف(إذْ)، ورَدّ ابن أبي الربيع ذلك بأنّه لم يُسمع عن العرب

---

[1] – البسيط، لابن أبي الربيع، 612/1 .

[2] – المصدر السابق، 612/1 .

[3] – ينظر: الإيضاح، للفارسي، ص 97 .

[4] – ينظر: الكافي في الإفصاح، لابن أبي الربيع، 455/2، والتذييل والتكميل، لأبي حيان، 312/3، وارتشاف الضرب، لأبي حيان، 1098/3، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش، 909/2، وهمع الهوامع، للسيوطي، 400/1.

[5] – البسيط، لابن أبي الربيع، 613/1.

العرب أنها تحذف(إذْ) وتُبقي الفعل، فلا تقول مثلا: (كان ذلك جاء عمرو) على تقدير: (إذ جاء عمرو)، فإما أن تحذفهما معا أو تُبقيهما معا[1].

وجعل ابن أبي الربيع نظير مسألة (علمي بزيد ذا مال) في تقدير الخبر مسألة (ضربي زيدا قائما، وشربي السويق ملتوتا)، وذلك حين قال:

((**وقد تقدم الكلام في هذا بما يغني عن الإعادة**)) فقدّر الخبر فيها أيضا بـ(إذا كان) حيث قال:

((**تقول: ضربي زيدا قائما، وأكثر شربي السويق ملتوتا، وتقول: أكثر شربي السويق إذا كان ملتوتا، وهذا هو الأصل**))[2].

ولقد كثر الخلاف في هذه المسألة على النحو الآتي:

- الخلاف في رفع (ضربي) بالابتداء.
- الخلاف في حاجته للخبر إن كان مبتدأ.
- الخلاف في تقدير الخبر ومكانه.

أمّا في رفع (ضربي)، فذهب الجمهور إلى أنّه مرفوعٌ على أنّه مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله، وذهب بعض النحويين إلى أنّه فاعل لفعل محذوف، تقديره: (يقع ضربي، أوثبت ضربي زيدا قائما) ورُدّ ذلك بأمرين:

- أن هذا التقدير ليس متعينا فكما يحتمل تقديره بـ(يقع) أو(ثبت) يجوز تقديره بـ(قلَّ) أو(عدم)، وما لا يتعين تقديره لا يمكن إضماره .
- جواز دخول النواسخ عليه نحو: (كان ضربي زيدا قائما)، فالنواسخ لا تدخل إلا على الجمل الاسمية[3].

[1]– ينظر: الكافي في الإفصاح، لابن أبي الربيع، 455/2، والتذييل والتكميل، لأبي حيان، 312/3.

[2] – البسيط، لابن أبي الربيع، 556/1.

[3] – يتظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان، 1092/3، وهمع الهوامع، للسيوطي، 395/1.

ومن ذهب إلى أنه مبتدأ اختلف في حاجته للخبر فذهب الأخفش الأصغر، وابن درستويه إلى أنه مبتدأ لا حاجة له لخبر؛ لأنه مصدر وقع موقع الفعل (أضرب)، أو(ضربت)، وفاعله أغناه عن الخبر كما أغنى الفاعل عن الخبر في نحو: (أقائم الزيدان) ورُدّ ذلك بأنّه لو أغنى الفاعل عن الخبر في: (ضربي زيدا قائما) لصحَّ الاقتصار على المصدر مع فاعله، كما صحَّ الاقتصار على: (أقائم الزيدان) فيقال: (ضربي زيدا) وهذا لا يصح[1].

وذهب غيرهم إلى أنّه بحاجة لخبر، ثم اختلفوا في هذا الخبر، فذهب الكسائي والفراء، وهشام، وابن كيسان إلى أن الحال هي نفسها الخبر وليست سادّةً مسدّه، واشترط الكسائي وهشام في هذه الحال أن تشتمل على ضميرين: ضمير يعود على المصدر؛ لأنّها خبر عنه، وضمير يعود على صاحبها، ورُدّ على قولهما بأنّ العامل الواحد كما لا يجوز أن يعمل الرفع في ظاهرين فكذلك لا يعمله في ضميرين، وبأنّ اسم الفاعل لو ثُنِّيَ نحو: (ضربي صديقيك قائمين) لكان في (قائمين) ضميران، ضمير مثنى يعود على صاحب الحال المثنى، وضمير مفرد يعود على المبتدأ المفرد (ضربي)، وإذا كان كذلك يكون اسم الفاعل مفردا مثنى في آن واحد وهذا محال[2].

أمّا الفراء فيرى أنه لا ضمير فيها يعود على المصدر، وإنما تشتمل على ضمير عائد على صاحبها فقط؛ وذلك لجريانها مجراه في إفراده وتثنيته وجمعه، ولم تشتمل على ضمير يعود على المصدر؛ لجريانها مجرى الشرط، فالشرط بعد المصدر لا يتحمل ضميرا يعود على المبتدأ في نحو:(ضربي عمرا إن ذهب)، فكذلك الحال مع المصدر، ورُدَّ على الفراء بأنّ الضمير العائد على المبتدأ في الشرط مقدر في جوابه المحذوف، وجاز عندهم نصب الحال (قائما) مع أنه خبر؛ لأنه خالف

[1] – ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان، 288/3، وارتشاف الضرب، لأبي حيان، 1092/3، وهمع الهوامع، للسيوطي، 396/1.

[2] – ينظر: همع الهوامع، للسيوطي، 395/1.

المبتدأ، فالقائم هو (زيد) وليس الضرب، ولذلك انتصب على الخلاف؛ لأنّ الخلاف عندهم يوجب النصب[1].

وقال ابن كيسان بأن الحال شبيهة بالظرف، لذلك أغنت عنه، فـ(ضربي زيدا قائما) هي بمعنى: (ضربي زيدا في حال قيام)، ورُدّ على قوله بأنّه لو صحّ ذلك لجاز أن يقال مع الجثة: (زيد قائما) بمعنى: (زيد في حال قيام)، وهذا غير جائز بالإجماع[2].

ومنهم من ذهب إلى أن الخبر محذوف، ثم اختلفوا في ذلك، فمنهم من قدّره قبل الحال، ومنهم من قدّره بعده؛ فذهب سيبويه، وجمهور البصريين إلى أنّ الخبر ظرف مقدر بـ(إذ كان) في حال الماضي أو(إذا كان) في حال المستقبل، نحو: (ضربي زيدا إذ كان أو إذا كان قائما)، ثم حذف(كان) مع فاعله ثم حذف الظرف(إذْ)، وذهب الأخفش إلى أن الخبر مصدر مضاف إلى صاحبه وتقديره: ضربي زيدا ضربه قائما فـ(ضربه) هو خبر المبتدأ المحذوف، وهذا لا يُجيزه سيبويه وجمهور البصريين؛ لما فيه من حذف المصدر وإبقاء عمله، ومنهم من ذهب إلى تقدير الخبر بعد الحال بـ(ثابت) أو(واقع) أو(موجود) نحو: (ضربي زيدا قائما ثابت أو واقع) وهو قول للكوفيين[3].

أمّا ابن أبي الربيع فقد مضى الكلام على أنّه ممن يقدر الخبر قبل الحال بـ(إذْ أو إذا كان) إضافةً إلى ذلك، فهو يَعُد(كان) هنا تامة وليست ناقصة حيث قال:

((**وإذا قلت الأصل جاز لك في ملتوت وجهان: الحال من الضمير في كان وتكون (كان) تامة.**

---

[1] – ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان، 1093/3، وهمع الهوامع، للسيوطي، 396/1.

[2] – ينظر: همع الهوامع، للسيوطي، 396/1 .

[3] – ينظر: الحلل في إصلاح الخلل، للبطليوسي، ص 141، وشرح الأشموني، 172/1، وهمع الهوامع، للسيوطي، 396/1 .

الثاني: أن يكون خبرا لكان وتكون (كان) ناقصة، إلا أنك لا تحذف (إذ كان)، فتقول: أكثر شربي السويق ملتوتا، إلا إذا كانت (كان) تامة، ويكون(ملتوتا) حالا.

ومتى كانت (كان) ناقصة فلا تحذفها العرب، ويلزمها الإظهار، فتقول: أكثر شربي السويق إذا كان ملتوتا، والدليل على ذلك أن العرب تقول: ضربي زيدا إذا كان صاحبَك، ولا تقول: ضربي زيدا صاحبَك ولو كانت تحذف، والخبر نكرة لكانت تحذف والخبر معرفة، فالتزام الحذف مع التنكير دليل على أن الحذف لا يكون إلا إذا كانت تامة ويكون النائب منابها حالا.

فإذا صحّ أن العرب تقول: ضربي زيدا قائما إلا إذا كان قائما حال، ولا تقوله: وقائم خبر))[1].

وهذا الذي ذهب إليه ابن أبي الربيع هو مذهب سيبويه، وفريق من النحاة منهم: العكبري، وابن يعيش، وابن مالك، وأبو حيان، والمرادي، وابن هشام، وناظر الجيش، والأزهري، والسيوطي.

وعللوا وجوب كونها تامة والمنصوب بعدها حالا بأمرين:

- التزام تنكيره وهذا يدل على أنه حال، إذ لو كان خبرا لـ(كان) الناقصة لجاز وقوعه نكرة ومعرفة، ولكن لم يسمع: (ضربي زيدا القائمَ) ولا(شربي السويق الملتوتَ).
- وقوع الجملة الاسمية المقترنة بالواو موقعه كما في قوله[2]:

وخيرُ اقترابي من المولى حليفَ رضا وشرٌّ بُعدي عنه وهو غضبانُ

[1] – البسيط، لابن أبي الربيع، 556/1.

[2] – شرح التسهيل، لابن مالك، 278/1، والتذييل والتكميل، لأبي حيان، 306/3، وتوضيح المقاصد، للمرادي، 565/1، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش، 878/2، والمقاصد الشافية، للشاطبي، 117/2، والمقاصد النحوية، العيني، 565/1، وهمع الهوامع، للسيوطي، 399/1.

والشاهد فيه قوله: (وهو غضبان) فلقد وقعت الجملة الاسمية المقترنة بالواو موقع خبر المبتدأ(خير) ووقوع الجملة الاسمية مقترنة بالواو دليلٌ على أنها في محل نصب حال سد مسد الخبر لا في محل رفع خبر[1].

وقُدِّر الخبر المحذوف ظرفا دون غيره؛ لأنّ الحذف توسع، والظرف أجدرُ به في ذلك من غيره، وقُدِّر ظرف الزمان دون المكان؛ لأنّ المبتدأ حدث، والزمان أليق للإخبار عنه، وقُدِّر(إذْ) و(إذا) دون غيرهما؛ لأنّ (إذْ) تشمل جميع ما مضى و(إذا) تشمل جميع ما يُستقبل[2].

ويُشترط في هذه الحال السّادّة مسدّ الخبر أنْ يكون المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال أو مفسر صاحبها، ولا يجوز أن يعمل هذا المصدر في الحال؛ لأنّ الحال هنا وقع موقع الخبر، والخبر غيرُ المبتدأ، ولو عمل في الحال لكان من صلته، ولم يصح أن يسد مسد الخبر، ولذلك وجب أن يقدر له عامل آخر مشتمل على ضمير صاحب الحال، ولو كان المصدر هو العامل في هذه الحال لوجب أن يُقدَّر الخبر محذوفا بعد الحال بـ(ضربي زيدا قائما واقعٌ أو موجودٌ) ولا يصحُّ لـ(قائما) أن يرتفع على الخبرية من(ضربي)؛ لأنّ الخبر المفرد لا بُدَّ أن يكون عين المبتدأ، نحو: (زيد قائم)، أو منزلا منزلته، نحو: (زيد زهير شعرا)، و(القائم) هنا ليس الضرب، ومثل ذلك يقال في: (علمي بزيد ذا مال) [3].

---

[1] – ينظر: الكتاب، لسيبويه، 400/1، وشرح المفصل، لابن يعيش، 244/1، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، 145/1، وشرح التسهيل، لابن مالك، 278/1، وشرح لابن الناظم، 89/1، والكافي في الإفصاح، لابن أبي الربيع، 357/2، والتذييل والتكميل، لأبي حيان، 294/3، وتوضيح المقاصد، للمرادي، 489/1، وقطر الندى، لابن هشام الأنصاري، 126/1، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش، 879/2، وشرح التصريح، للأزهري، 229/1، وهمع الهوامع، للسيوطي، 397/1 .

[2] – ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 244/1، والتذييل والتكميل، لأبي حيان، 293/3، وهمع الهوامع، للسيوطي، 397/1.

[3] – ينظر: إصلاح الخلل، للبطليوسي، ص 141، وشرح المفصل، لابن يعيش، 243/1، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش، 879/2، وشرح الأشموني، 172/1.

وتخلص الباحثة في هذه المسألة إلى أن الأرجح هو ما ارتضاه ابن أبي الربيع من أن تقدير الخبر في (علمي بزيد ذا مال) هو(علمي بزيد إذا كان ذا مال)، على أن تكون(كان) تامة، وفاعلها الضمير المستتر فيها و(ذا مال) حالا سدت مسد الخبر، لا أن يكون الخبر بتقدير: (علمي بزيد كان ذا مال)؛ لأنّ هذا التقدير الأخير يترتب عليه خلو جملة الخبر من ضمير يعود على المبتدأ، وهذا لا يجوز.

المطلب الثالث: الاسم المرفوع بعد (لولا)

قال ابن أبي الربيع: ((**فإذا بطل هذا لم يكن بدّ من جعل الخبر محذوفا، أو جعل زيد فاعلا بفعل محذوف، وإلى هذا ذهب الكوفيون، قالوا: إنّ الأصل: لو زال زيدٌ لأكرمتك، ثمّ حذفوا (زال) وجعلوا مكان زال (لا)، فقالوا: لولا زيدٌ لأكرمتك. ويبطلُ هذا بأمرين.**

أحدهما: أنّ الحرف لم نجده موضوعا موضع الفعل القوي الدالّ على الحدث، والزمان الباقي على أصله، وإنما جاء الحرف موضوعا موضع الفعل الناقص، والفعل الخارج عن أصله، فمثال الأول قول العرب: أمّا أنت منطلقا انطلقت معك، التقدير: أن كنت منطلقا انطلقت معك. فحذفت(كان) وانفصل الضمير لزوال ما اتصل به ثمّ وضع مكان الفعل (ما) إلاّ أنّ(كان) هنا ناقصة جيء بها للدلالة على الزمان خاصة، فهي لذلك فعل ضعيف ولا تُؤكَّد بالمصدر لما ذكرته...

ومثال الثاني: يا عبدَ الله، فيا موضوعة موضع (أُنادي)، و(أريد) إلاّ أنّ هذا الفعل ليس باقيا على أصله، لأنّك لا تريد الإخبار، وإنّما يُقال هذا على وجه الإنشاء، والأصل في مثل هذا أن يقال إذا كنت مخبرا عن نداء قد وقع وهذا لو لم تأت به لم يكن ثَمَّ نداء...ومع هذا فوضع الحرف موضِع الفعل الناقص أو الخارج عن أصله ليس بالكثير فيجب على هذا ألاّ يُقال في: لولا زيدٌ: إنّ الأصل: لو زال زيدٌ ثمّ حذِف الفعل، وجُعلت(لا) مكانه، لما في ذلك من القول بما لا نظير له))[1].

من كلام ابن أبي الربيع يتضح أن النحويين اختلفوا في الاسم المرفوع بعد (لولا)على قولين، فمنهم من عده مرفوعا على الابتداء- ولم ينسب ابن أبي الربيع

[1] – البسيط، لابن أبي الربيع، 1/ 591.

هذا إلى قائل معين– ومنهم من عدّه مرفوعا على الفاعلية، ونسب ابن أبي الربيع هذا القول إلى الكوفيين.

وتفصيل هذه المسألة أن النحويين اختلفوا في الاسم المرفوع بعد (لولا) على قولين:

_أحدهما: القول برفعه بالابتداء، وهو مذهب البصريين، وقد نصّ سيبويه على هذا بقوله: ((هذا باب من الابتداء يُضمر فيه ما يُبنى على الابتداء، وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا،... فكأنّه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حُذِف حين كَثُرَ استعمالهم إياه في الكلام)) [1].

_ والآخر: القول بأنّه مرفوع بفعل مقدّر نابت عنه (لولا) في العمل؛ وهو مذهب الكوفيين.

واستدل البصريون فيما ذهبوا إليه بأنّ الحرف لايعمل إلا إذا كان مختصا، أما (لولا) فغير مختصّة؛ لأنّها تدخل على الأسماء، كما تدخل على الأفعال، ومن ذلك قول الشاعر[2]: (من البسيط)

قالت أمامةُ لمّا جئت زائرها هلاّ رميتَ ببعض الأسهُمِ السُّودِ

لا درَّ درُّكَ إنِّي قد رميتُهم لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرى لمحدودِ

[1] – الكتاب، لسيبويه، 129/2.

[2] – شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، 460/2، والإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، 62/1، والتبيين عن مذاهب النحويين، للعكبري، ص 242، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري،1 /133، وشرح المفصل، لابن يعيش، 241/1، وشرح التسهيل، لابن مالك، 284/1، وشرح الرضي على الكافية، 1/ 276، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش، 2/ 901، والمقاصد الشافية، للشاطبي، 198/6.

والشاهد فيه قوله: (لولا حددت) حيث دخلت(لولا) على الفعل وإذا كان الأمر كذلك فـ(لولا) إذن غير عاملة، والاسم بعدها مرفوع بالابتداء، وليس مرفوعا بـ(لولا) على تقدير: لو لم يمنعني زيدٌ لأكرمتك، فلو كان مرفوعا بها لصحَّ العطفُ بـ(ولاَ) نحوقوله تعالى:﴿ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ﴾[1]، فلما لم يجُز أنْ يُقال: (لولا زيدٌ ولا عمرو لأكرمتك) دلّ هذا على بطلان ما ذهب إليه الكوفيون[2].

وكذلك ذهب السيرافي، والعكبري، وابن يعيش، وابن مالك، والمرادي، وابن هشام، والأزهري إلى ما ذهب إليه البصريون في الاسم المرفوع بعد (لولا)، وزاد ابن يعيش على أدلّة البصريين القول بأنه: لو كان الاسم بعد(لولا) مرفوعا بها لنيابتها عن فعل بمعنى النفي لجاز وقوع (أحد) بعدها؛ لعمل النفي فيها، أي لجاز في نحو: (لولا زيدٌ لأكرمتك) التي قدّرها الكوفيون بـ(لولا يمنع زيدٌ لأكرمتك) أن يُقال:(لولا أحدٌ لأكرمتك)، وهذا غيرُ جائز؛ لأنّه لم يُسمَع وفقا لرأي ابن يعيش[3].

وصحح ابن مالك ما ذهب إليه البصريون قائلا: « أن المرفوع بعد لولا الامتناعية مبتدأ ملتزم حذف خبره، وهو الصحيح، لأنه إذا كان مبتدأ محذوف الخبر كان نظير المقسم به في كونه مبتدأ محذوف الخبر للعلم به وسد الجواب مسده، بل يكون أولى بصحة حذف الخبر، لأن في(لولا) إشعارا بالوجود المانع من ثبوت معنى

[1] – سورة فاطر : الآية : 19–22.

[2]– ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، 60/1.

[3] – ينظر : شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، 2/ 460، و اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، 1/ 132، وشرح المفصل، لابن يعيش، 1/ 242، وشرح التسهيل، لابن مالك، 283/1، والجنى الداني، للمرادي، ص 599، ومغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، ص 395، وشرح التصريح، للأزهري، 431/2.

الجواب، والوجود الذي يشعر به هو المفاد بالخبر لو نطق به، ففي حذف الخبر بعد لولا من العذر ما في حذف خبر المقسم به وزيادة)) [1].

وردّ ابن مالك قول الكوفيين برفع الاسم بعد (لولا) بفعل مضمر؛ لأنّ ذلك يستلزم ما لا نظير له، إذ ليس في الكلام حرف التزم بعده إضمار فعل رافع، وتابع قائلا: ((ولا يقبل ما يستلزم عدم النظير، مع وجدان ما له نظير، وأيضا فإن المبتدأ أصل المرفوعات على ما بين في فصل إعراب الاسم، فأيّ موضع وجد فيه اسم مرفوع محتمل للابتداء وغيره فالابتداء به أولى، وأيضا فإذا حكم بالابتداء على الاسم الواقع بعد (لولا) كان المحذوف من الجملة مؤخرا، وإذا حكم بفاعليته كان المحذوف منها مقدما، والأواخر بالحذف أولى من الأوائل)) [2].

أما الكوفيون فاستدلّوا على صحّة مذهبهم بأنّ(لولا) ترفع الاسم بعدها بالفاعلية؛ لأنها نابت عن فعل محذوف، والتقدير في نحو: (لولا زيد لأكرمتك): لو لم يمنعني زيد لأكرمتك، ولكنهم حذفوا الفعل تخفيفا، وزادوا (لا) فتركبت (لو) مع (لا) وصارت بمنزلة حرف واحد، ونظير ذلك قولهم: (أما أنت منطلقا انطلقت معك) والتقدير: إن كنت منطلقا انطلقتُ، ثمّ حذف الفعل الناقص، وانفصل الضمير وزيدت (ما) على (أن)، وصارت عوضا عن الفعل المحذوف، نحو قوله[3]: (من البسيط)

أبا خُراشةَ أمّا أنت ذا نفرٍ فإنّ قومي لم يأكلهم الضَّبُعُ

التقدير: (أنْ كنت ذا نفرٍ)، فحذف الفعل، وعُوِّض عنه بـ(ما)، والدليل على أنها عوضٌ عن الفعل أنّه لايجوز ذكر الفعل معها؛ وذلك حتى لا يجمع بين العوض

[1] – شرح التسهيل، لابن مالك، 1/ 283.

[2] – شرح التسهيل، لابن مالك، 1/ 283.

[3]– الكتاب، لسيبويه، 293/1، والمفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص 103، والإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، 1/ 60، وشرح المفصل، لابن يعيش، 78/2، وشرح التسهيل، لابن مالك، 1/ 365، وشرح الرضي على الكافية، 2/ 149، والتذييل والتكميل، لأبي حيان، 4/ 232، والجنى الداني، للمرادي، ص 528، وأوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري، 257/1، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش، 3/ 1173، وشرح التصريح، للأزهري، 1/ 257، وهمع الهوامع، للسيوطي، 443/1.

والمعوض عنه، ومن ذلك أيضا قولهم: (إما لا فافعل) والتقدير: إن لم تفعل ما يلزمك فافعل هذا، ثم حذِف الفعل، وزيدت (ما) على (إن) عوضا عن الفعل، ومن ذلك أيضا قول الشاعر[1]: (من الوافر)

فطلّقها فلستَ لها بكُفءٍ وإلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحسامُ

أي: وإلاّ تطلّقها يعْلُ مفرقك الحسام، ومن ذلك أيضا قولهم: (حينئذٍ الآن) أي: واسمع الآن، والشاهد من ذلك كله: هو أنّ حذف الفعل لدلالة الحال، وكثرة الاستعمال كثيرٌ في كلام العرب[2].

ورَدّ المرادي ذلك بحجة أن الفعل لا يُحذف إلا إذا كان هناك فعل يفسره [3].

واحتج الكوفيون أيضا على منع رفع الاسم بعد (لولا) بالابتداء بقولهم: لو أنّ الاسم الواقع بعد (لولا) مرفوعٌ بالابتداء، لوجب كسر همزة (إنّ) بعد (لولا) في نحو: (لو أنّ زيدا جاء لأكرمتك)، فلمّا لم تُكْسَر الهمزة بعد (لولا) دلّ على أنها ليست واقعة موقع الابتداء؛ إذ لو كانت كذلك لوجب كسرها، وردّ المرادي ذلك قائلا بأنّ(أَنَّ) المفتوحة تقع موقع المبتدأ في كلّ موضعٍ لا يصِحُّ فيه دخولُ (إنّ) المكسورة عليها؛

[1]– الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، 1/ 61، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، 60/2، وشرح التسهيل، لابن مالك، 4/ 80، وشرح ابن الناظم على الألفية، ص 501، واللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، 887/2، وتوضيح المقاصد، للمرادي، 3/ 1286، ومغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، ص 848، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش، 6/ 2949، والمقاصد الشافية، للشاطبي، 167/6، وشرح التصريح، للأزهري، 2/ 410، وهمع الهوامع، للسيوطي، 2/ 562 .

[2] – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، 1/ 60.

[3] – ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، 1/ 134.

لئلا يتوالى حرفان بمعنى واحد، والأمر الآخر هو أنّ الخبر بعد (لولا) لمّا لم يظهر صار الكلام كالمفرد[1] .

أمّا الأنباري فقد أيّد ما ذهب إليه الكوفيون، وردّ على اعتراض البصريين بقوله: بأنّ (لولا) حرف مختص، ولذلك فهو عامل، واختصاصه بالأسماء دون الأفعال، أما (لولا) في قول الشاعر:

* لولا حُدِدْتُ ولا عُذرَى لمحْدُودِ*

فليست (لولا)، وإنما هي مركبة من (لو) الدالة على الامتناع لامتناع، و(لا) معها بمعنى (لم)، ولم يُعطف عليها بـ(ولا)؛ لأنّ (لو) و(لا) عندما رُكِّبتا معا خرجت (لو)عن حدِّها، و(لا) من الحجد[2].

أما ابن أبي الربيع فيتضح من كلامه السابق أنه أبطل ما ذهب إليه الكوفيون؛ لسببين انفرد بهما عن غيره:

_أولهما: أنّ العرب لم تستعمل ذلك، أي أنه لا يوجد موضع من مواضع العرب وُضع فيه حرف موضع الفعل التام، وإنما وضعت العرب الحرف موضع الفعل الناقص نحو: (أما أنت منطلقا انطلقت معك)

_ ثانيهما: أن وضع الحرف موضع الفعل الناقص أو الفعل الخارج عن أصله مع جوازه، إلا أنه ليس بالكثير في كلام العرب، أما وضع الحرف موضع الفعل التام فلا نظير له، ولا يجوز القول بما ليس له نظير في كلام العرب.

[1] – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، 1/ 62، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، 133/1.

[2] – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، 1/ 65.

وبعد استدلاله بهذين الدليلين خلص ابن أبي الربيع إلى صحة ما ذهب إليه البصريون بالقول:

((**فإذا بطل أن يكون (زيدٌ) فاعلا بفعل محذوف، وأن يكون مبتدأ، والخبر (لأكرمتك) صحّ ما ذكر البصريّون، وهو أنّ (زيدا) مبتدأ، والخبر محذوف**))[1].

وتخلص الباحثة إلى أن المذهبين متفقان في أن العامل ليس بظاهر، فالبصريون العامل عندهم في(زيد) في قولك: (لولا زيدٌ لأكرمتك) معنوي هو الابتداء، وهو غير ظاهر بمعنى لا يمكن القطع بوجوده إلاعند من اعتقد هذا المذهب، والكوفيون يرون أنه مرفوع بفعل مقدّر، وهذا أيضا لا يمكن القطع به فهو غير ظاهر، كما قيل في رأي البصريين.

والإشكال هنا ليس في الأثر اللفظي الذي ترتب عليه رفع (زيد)، فهو على المذهبين مرفوع، ولكن فيما يترتب على هذا الخلاف من معنى، فعلى الأول تكون الجملة الواقعة بعد (لولا) اسمية على تقدير: (لولا زيدٌ مانع لأكرمتك)، وعلى الثاني تكون الجملة فعلية على تقدير: (لو لم يمنعني زيدٌ لأكرمتك)، ويمكن القول إن منع الإكرام على رأي البصريين قطعي ثابت، وعلى الرأي الثاني ليس كذلك، وهذا في تقدير الباحثة يُرجع إلى السياق، فكلما كانت القرائن تتجه نحو قطع الإكرام وثبوته كان رأي البصريين أنسب، وإلا فالقول ما قاله الكوفيون، ويؤيده أن المطرد في أدوات الشرط أن يكون ما بعدها فعلا، وقد قدره البصريون بفعل محذوف يفسره المذكور مع (إنْ)[2] في قوله تعالى:﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ ﴾[3].

---

[1] – البسيط، لابن أبي الربيع، 593/1.

[2] – ينظر: اللباب في علوم الكتاب، للعكبري، 57/2، وشرح التصريح، للأزهري، 396/1.

[3] – سورة التوبة، الآية: 6

المطلب الرابع: خبر المبتدأ بعد (لولا)

لقد مرّ في المطلب السّابق أنّ ابن أبي الربيع يعُدُّ الاسم الواقع بعد (لولا) مبتدأ وفاقا للبصريين، واستكمالا للمسألة، فإنّ المبتدأ يتطلّبُ خبرا يكمل الفائدة، ويبيِّن المراد.

وقد تناول ابن أبي الربيع هذه المسألة، وتطرّق لخلاف النحويين في إظهار الخبر بعد (لولا) ومجيئه كونا خاصا، حيث قال: ((**ثمّ إنهم اتفقوا على فصل، واختلفوا في آخر: فأما الفصل الذي اتفقوا فيه؛ فهو أنّ الخبر إذا كان مفهوما من جملة (لولا) فلا يجوز إظهاره، ولا بدّ من حذفه، وذلك نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك، المعنى: لولا زيد حاضرٌ أو موجودٌ، أو ما أشبه ذلك مما هو مفهوم من جملة (لولا)؛ لأنّ (لولا): تدلّ على امتناع الشيء لوجود غيره.**

فإن قلتَ: ومن شرط الخبر أن يفيد، وأنت قلت: زيدٌ موجود لم تكن فيه فائدة؛ لأنّ ذلك معلوم.

قلتُ: الشرط لا يُطلبُ فائدته من الجواب، إنما يطلب في جملة الشرط أن يكون فيها مسند ومسند إليه، وأنْ يكون ما بعدها معلّقا بها، وأمّا الفائدة فلا تحصلُ إلا بوجود الجملتين:

وأمّا الذي اختلفوا فيه فهو أنّ خبر المبتدأ الواقع بعد(لولا) يلزم أن يكون ما ذكرته أو لا يلزم، فمنهم من قال: يجوز غير ذلك فأجاز أن يقولَ: لولا زيدٌ جالسٌ لأكرمتك ولولا عمرو ذاهبٌ لأتيتُ إليك. ومنهم من قال: لا تقول العرب هذا، وإنما

تقول العرب في مثل هذا: لولا جلوس زيدٍ، ولولا ذهاب عمرو، وإلى هذا ذهب أكثر النحويين)) [1].

يتضح من كلام ابن أبي الربيع أن النحويين اتفقوا على حذف خبر(لولا) إذا كان كونا عاما، أما إذا كان كونا خاصا، فاختلفوا في ذلك، فمنهم من أجاز ذلك ومنهم من منع، وذكر ابن أبي الربيع أن المنع هو ما ذهب إليه جمهور النحويين، أما الجواز فلم ينسبه إلى قائل معين.

وتفصيل هذه المسألة أن جهور النحويين منعوا إظهار خبر(لولا)، سواء أكان خاصا أم عاما[2]، وذهب الرّماني، وابن الشجري، والشلوبين، وابن مالك إلى التفصيل، فقسّموا الخبر بعد (لولا) إلى ثلاثة أقسام[3]:

- خبر واجب الحذف، وهو الكون العام نحو: (لولا زيدٌ لأكرمتك).
- خبر جائز الحذف، وهو الكون الخاصّ الذي يدلّ الدليل على حذفه نحو: (لولا زيدٌ نصره لغُلِب عمرو).
- وخبر واجب الذكر، وهو الكون الخاصّ الذي لا دليل على حذفه نحو: (لولا زيدٌ غائبٌ لأتيتك) وكقوله[4]: (من الطويل)

فوا الله لولا فارسُ الجَوْنِ منهم لآبُوا خَزايا والإيَابُ حبيبُ

---

[1] – البسيط، لابن أبي الربيع، 593/1.

[2] – ينظر: البسيط، لابن أبي الربيع، 594/1، والجنى الدّاني، للمرادي، ص 599، وتوضيح المقاصد، للمرادي، 487/1، ومغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، ص 395، وشرح الأشموني، 169/1، وشرح التصريح، للأزهري، 431/2، وهمع الهوامع، للسيوطي، 393/1.

[3] – ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح، لابن مالك، ص 65، والجنى الداني، للمرادي، ص 600، ومغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، ص 360، وشرح الأشموني، 169/1، وشرح التصريح، للأزهري، 431/2، وهمع الهوامع، للسيوطي، 393/1.

[4] – ديوان علقمة بن عبدة، ص 27، وديوان المفضّليات، الضبي، ص 394، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش، 872/2، والمقاصد الشافية، للشاطبي، 105/2.

والشاهد فيه ذكر خبر(لولا)، وهو(لآبوا خزايا)، وكقوله _صلى الله عليه وسلم_((لولا قومك حديثٌ عهدُهم بكفرٍ لأقمتُ البيت على قواعد إبراهيم)) و((يا عائشة لولا قومك حديثو عهدٍ بكفرٍ لنقضت الكعبة فجعلتُ لها بابين))[1].

أمّا جمهور النحويين فيمنعون ذلك بحجة أنّ خبر(لولا) لا يكون إلا كونا عامّا؛ لذلك فهو واجب الحذف، وإذا أُرِيد الكونُ الخاصّ أُخِذَ المصدر وجُعِل مبتدأً، فبدل أن يُقال: (لولا زيدٌ جالسٌ لجئتك) ينبغي القول: (لولا جلوسُ زيدٍ لجئتك) وهكذا .

ويتضح من كلام ابن أبي الربيع اعتراضه على قول المجيزين للإظهار حين ردّ على مَنْ استشهد بالبيت السابق بحجة أنه يحتمل التأويل؛ لذلك لا يصح أن يكون دليلا فقال: ((**وأمّا الذين أجازوا: لولا زيدٌ ذاهب فاحتجّوا بقول علقمة:**

فوا الله لولا فارس الجَوْنِ منهم لآبوا خزايا والإيابُ حبيبُ

فقالوا: (منهم) هو الخبر، وقد ظهر؛ لأنك لو حذفته لم يُفهم من الكلام. وهذا ليس بدليل؛ لأنّه يحتمل التأويل، ألا ترى أن (منهم) يَحتمل أن يكون متعلّقا بما في (فارس) من معنى الفعل، والتقدير: فوالله لولا هذا العظيم منهم، والشيء إذا احتمل فلا يُبنى عليه قاعدة))[2].

---

[1]– موطّأ مالك، كتاب الحجّ، جاء فيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها:((ألم تري أنّ قومك حينَ بنوا الكعبة اقتصروا على قواعد إبراهيم ؟)) قالت: فقلتُ: يا رسول الله أفلا تردّها على قواعد إبراهيم ؟ فقال: صلى الله عليه وسلم: ((لولا حِدْثانُ قومُك بالكفرِ لفعلتُ))، ص 232، و صحيح البخاري، كتاب العلم، بلفظ: ((يا عائشة: لولا قومك حديثٌ عهدُهم بكفرٍ، لنقضتُ الكعبة، فجعلتُ لها بابين: بابٌ يدخلُ الناس، وبابٌ يخرجون))، 41/1، وصحيح مسلم، كتاب الحج، بلفظ: ((لولا حداثةُ عهدِ قومك بالكفرِ لنقضتُ الكعبة، ولجعلتها على أساس إبراهيم، فإنّ قريشا حين بنت البيت، استقْصَرَتْ، ولجعلتُ لها خَلْفًا))، وبلفظ:((لولا حِدْثانُ قومك بالكفرِ لفعلتُ))، وبلفظ: ((لولا أنّ قومَك حديثُو عهدٍ بجاهليّةٍ، (أوقال: بكفرٍ) لأنفقتُ كنزَ الكعبة في سبيل الله، ولجعلتُ بابها بالأرضِ، ولأدخلتُ فيها من الحِجْرِ))، 293/2.

[2] – البسيط، لابن أبي الربيع، 594/1.

وأمّا استشهادهم بحديث: ((لولا قومك حديثو عهد بكفرٍ)) فقد ردّ ابن أبي الربيع على ذلك محتجا بأنّ الرواية الصحيحة ليست كذلك، وباحتمال أن يكون (حديثٌ عهدهم بكفرٍ) جملة اعتراضية، ثمّ خلُص بعد ذلك إلى صحة قول الجمهور في منعهم لإظهار خبر (لولا) فقال:

((واحتجّوا أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم: ((لولا قومك حديثٌ عهدُهم بكفر لأقمت البيت على قواعد إبراهيم)) والكلام في هذا الحديث من وجهين:

_أحدهما: أنّ الرواية الصحيحة في الحديث: ((لولا حِدْثانُ قومِكِ بالكفرِ)) كذا رواه مالك في موطئه.وهذه الرواية لم أرها في الصحاح فيبعُد الأخذُ بها .

_الثاني: أنّه يمكن أن يكون ((حديثٌ عهدهم بكفرٍ)) جملة اعتراضية، والأصلُ: لولا قومك لأقمت البيت على قواعد إبراهيم، ثم قدّر ما يقول له: وما شأن قومي؟ فقال صلى الله عليه وسلم:((حديثٌ عهدهم بكفرٍ)) ويكون (حديثٌ) خبرا مقدّما، و(عهدهم) مبتدأ، و(بكفر) متعلق بحديث، ويكون هذا بمنزلة قوله سبحانه:﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٌ عَظِيمٞ ﴾ [1].

قوله سبحانه:﴿ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٌ عَظِيمٞ ﴾ جملة مفسِّرة للموعود، وإذا نظرت كلام العرب وجدتَ فيه هذا كثيرا، فقد صحّ ممّا ذكرته أنّ خبر(لولا) لا يجوز إظهاره)) [2].

أمّا السيوطي فذهب إلى أنّ الظاهر هو أنّ الحديث قد حُرِّفَ من قِبل الرّواة، بدليل وجود رِواياتٍ أخرى تتماشى مع القاعدة، ومع قول الجمهور منها: ((لولا حِدْثانُ قومِك))، ويخلُص السّيوطي إلى القول بأنّه لا يُستَدَلُّ بالحديثِ المخالفِ

[1] – سورة المائدة، الآية: 9.

[2]– البسيط، لابن أبي الربيع، 1 /594.

للقواعد النحوية؛ لأنّه مرويٌّ بالمعنى، وأنّ الأحاديث رواها من لا يُجيدُ اللغة العربية من العجم والمُوَّلَّدين.

أمّا الصبّان فقد صرّح بأنّ هذه الرِّواية، وهي قوله عليه الصلاة والسلام: (لولا قومك حديثو عهدٍ) موجودة في صحيح البخاري، لذلك علّق على قول ابن أبي الربيع قائلا: ((فما نُقِلَ عنْ ابنِ أبي الربيع من أنّه لم يقف على وُرُودها من طريق صحيح فيه ما فيه))[1].

وردّ الصبّان والخضري على القول بأنّ حديث: ((لولا قومك حديثو عهد)) مرويٌّ بالمعنى بالقول إنّ ذلك يسُدُّ باب الاحتجاج بأغلب الأحاديث النبوية أو جميعها؛ لأنّه يرفع الوثوق بها، مع أنّ الأصل هو تحرِّي الرُّواة في نقلها، وتشديدهم في ضبطها [2].

وقد استشهد ابن مالك، والصبّان، والخضري، على ثبوت الخبر بعد (لولا) بورود مثله في الشعر الموثوق به، ومنه قولُه[3]: (من البسيط)

لولا زهيرٌ جفاني كنتُ منتَصِرًا ولمْ أكُنْ جانِحًا للسِّلمِ إنْ جَنَحُوا

والشاهد فيه قوله:(جفاني)، وقد أورد الأزهري قوله تعالى:﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[4]، وأوضح أنّ خبر (لولا) في هذه الآية يحتمل أن يكون كونا مطلقا

[1] – حاشية الصّبّان، 341/1.

[2] - ينظر: حاشية الصبان، 341/1، وحاشية الخضري، 232/1.

[3] – شواهد التوضيح والتصحيح، لابن مالك، ص 66، وشرح الأشموني، 357/2، وحاشية الصبان، 342/1، وحاشية الخضري، 233/1.

[4] – سورة سبأ، الآية: 31.

محذوفا، والتقدير: (لولا أنتم موجودون)، أو كونا خاصّا محذوفا، والتقدير: (لولا أنتم صددتمونا)[1].

وتميل الباحثة في هذه المسألة إلى أنّ المعنى الأنسب والأقرب في هذه الآية هو أن يُؤوّل الخبر على أنّه كونٌ خاصّ، أي: لولا أنتم صددتمونا، وأغويتمونا ومنعتمونا لكُنّا مؤمنين، كما هو في كتب التفسير[2]، بدليل قولهم بعد ذلك:﴿أَنَحۡنُ صَدَدۡنَٰكُمۡ عَنِ ٱلۡهُدَىٰ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَكُمۡ﴾[3].

ولأنّ مجرّد وجود الكفار في حدّ ذاته ليس هو السبب في عدم إيمان هؤلاء المستضعفين، وإنما السّبب هو صدُّ الكفّار لهم، ومنعهم من أن يتّبِعوا طريق الإيمان والهدى .

واستنادا إلى المعنى الوارد في كتب التفسير، واحتجاجا بالأبيات الشعرية التي ذكرها النحويون، ولكي لا يُسَدّ باب الاحتجاج بأغلب الأحاديث يمكن القول بأنّ خبر (لولا) قد يأتي كونا خاصّا، ولا يُشترط فيه أن يكون كونا عامًّا.

[1] – ينظر: شرح التصريح، للأزهري، 431/2.

[2] – ينظر: البحر المحيط، لأبي حيّان، 211/9، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، 302/14، واللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي، 68/16.

[3] – سورة سبأ، الآية: 32.

المبحث الثاني: اعتراضاته في باب النواسخ (كان وأخواتها_ إنَّ وأخواتها)، فيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تقدم أخبار (ما زال، وما برح، و ما فتئ، وما انفك) عليها.

المطلب الثاني: زيادة (كان).

المطلب الثالث: ضمير الشأن.

المطلب الرابع: العطف على موضع (أَنَّ) المفتوحة.

المطلب الأول: تقدم أخبار (ما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفك) عليها.

(كان وأخواتها) من الأفعال الناقصة الناسخة للابتداء، ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهذه الأفعال ثلاثة عشر فعلا هي: (كان، أصبح، ظلّ، أمسى، صار، بات، أضحى، ما زال، ما فتئ، ما برح، ما انفك، ليس، ما دام) وتنقسم هذه الأفعال من حيث العمل إلى ثلاثة أقسام[1]:

- ما يعمل بلا شرط، ثمانية أفعال هي: (كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار، ليس).
- ما يشترط في عمله أن يتقدمه نفيٌ أو شبهه، أربعة أفعال هي: (ما زال، ما فتئ، ما برح، ما انفك).
- ما يشترط في عمله أن يتقدمه(ما) المصدرية الظرفية، هو: (دام).

وتنقسم من حيث التصرف وعدمه أيضا إلى ثلاثة أقسام: [2]

- ما يتصرف تصرفا تاما، فيأتي منه المصدر، والمضارع، والأمر، والوصف، هي: (كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار).
- ما يتصرف تصرفا ناقصا، فيأتي منه المضارع، والوصف، دون الأمر والمصدر، خمسة أفعال على خلاف في أحدها هي: (ما زال، ما فتئ، ما برح، ما انفك)، و(ما دام) عند الأقدمين يأتي منها المضارع.
- ما لا يتصرف، فعلان هما: (ليس) باتفاق النحويين، و(مادام) عند الفراء وكثير من المتأخرين.

[1] – ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك، 381/1، وشرح تسهيل الفوائد، لابن مالك، 333/1، و أوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري، 227/1، وشرح التصريح، للأزهري، 234/1.

[2] – ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك، 386/1، و أوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري، 234/1، وشرح التصريح، للأزهري، 239/1، وهمع الهوامع، للسيوطي، 421/1.

وتنقسم كذلك من حيث جواز تقدم الخبر عليها إلى[1]:

- ما اتفق على جواز أن يتقدم الخبر عليها وهي: كان، أصبح، أمسى، أضحى، بات، ظل، صار.
- ما اتفق على منع تقدم الخبر عليها وهي: ما دام.
- ما اختلف على جواز تقدم الخبر عليها وهي: ليس، ما زال، ما فتئ، ما برح، ما انفك.

قال ابن أبي الربيع: ((**وأما (ما زال، وما انفك، وما فتئ، وما برح) فتقدم أخبارها عليها إذا لم تقترن بـ(ما)، واقترنت بما ليس حرف صدر من حروف النفي، ألا ترى أنك تقول: عالما لا يزال زيد، وإن كانت (لا) جوابا للقسم لم يجز أن يتقدم الخبر،لا تقول: والله عالما لا يزال زيد، وتقول: لن يزال زيد عالما، وعالما لن يزال زيد وكذلك تقول: عالما لم يزل زيد، لأنّ (لن) و(لم) ليسا من حروف الصدور، فالمانع ليس أنفس هذه الأفعال إنما المانع من جهة حرف النفي المقرون بها، وهي في هذا وغيرها سواء، ألا ترى أن (كان) إذا اقترن بها(ما) النافية و(لا) التي تكون جوابا للقسم أو التي للأمر فلا يتقدم خبرها عليها**)) [2].

ومن هذا يتضح أنّ ابن أبي الربيع يرى عدم جواز تقدم خبر(ما زال وأخواتها) عليها؛لأنّ (ما) حرف من حروف الصدارة، وكذلك لا يجيز تقدم خبرها عليها إذا اقترنت بـ(لا) الواقعة في جواب القسم، أما إذا اقترنت بـ(لن) و(لم) و(لا) _في غير القسم_ فإنه يجوز تقدّم أخبارها عليها.

[1]- ينظر: إصلاح الخلل، للبطليوسي، ص 128، والحلل في إصلاح الخلل، للبطليوسي، ص 160.

[2]- البسيط، لابن أبي الربيع، 674/2 .

ولقد اختلف النحويون في هذه المسألة، فمنهم من ذهب إلى منع تقدم خبر (مازال وأخواتها) عليها، وهذا مذهب سيبويه، والبصريين، والفرّاء.

ومنهم من ذهب إلى جواز ذلك، وهم الكوفيون، وابن كيسان، وأبو جعفر النحاس، واحتج من منع ذلك بأنّ (ما) من حروف النفي التي لها الصدارة في الكلام كحروف الاستفهام لذلك لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ولقد أشار ابن مالك أيضا إلى منع ذلك في قوله[1]:

كذاك سبق خبر(ما) النافية فجئ بها متلوة لا تالية

ويشمل هذا ما كان النفي شرطا في عمله وهو: (ما زال وأخواتها)، وما لا يكون فيه ذلك وهو: (كان) ونحوها.

أما من أجاز ذلك فيحتج بأنّ (ما) لا تستوجب التصدير، لذلك يصحّ أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وبأنّ نفي النفي إثبات، فعندما دخلت (ما) على (ما زال وأخواتها) زال النفي وصار الكلام موجبا، بدليل أنه لا يجوز دخول(إلا) عليها فلا يقال: (ما زال محمد إلا قائما)؛ لأنّ (إلا) في الاستثناء المفرّغ لا تدخل إلا إذا كان الكلام منفيا نحو: (ما كان محمد إلا قائما) حيث إنّ النفي قد انتفى وصار إيجابا في نحو: (ما زال زيد منطلقا) فيجوز تقدم الخبر على(ما)[2].

[1] - شرح ابن عقيل، 286/1.

[2] – ينظر: إصلاح الخلل، للبطليوسي، ص 128، والحلل في إصلاح الخلل، للبطليوسي، ص 161، والإنصاف في مسائل الخلاف، 126/1، للأنباري، وأسرار العربية، للأنباري، 117/1، والتوطئة، للشلوبيني، ص 228، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك، 398/1، وشرح المفصل، لابن يعيش، 368/4، وأوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري، 1/ 241، وشرح ابن عقيل، 276/1، وشرح الأشموني، 1/ 186، وشرح التصريح، للأزهري، 245/1، وحاشية الصبان، 368/1.

واحتج أبو جعفر النحاس بأنّ (ما) في نحو: (ما زال زيدٌ منطلقا) ليست هي العاملة، وإنما العامل هو الفعل، وهذا الفعل متصرف؛ لذلك يجوز تقديم معموله عليه نحو: (منطلقا ما زال زيد) [1].

ولقد وافق ابن كيسان الكوفيين في (ما زال وأخواتها)، وخالفهم في(ما كان ونحوها)، حيث ذهب إلى عدم جواز تقدم الخبر عليها في حين جوّز الكوفيون ذلك[2].

أما ابن أبي الربيع فقد نسب القول بتقدم أخبار(مازال وأخواتها)عليها إلى ابن كيسان دون أن يذكر أنه رأي الكوفيين قبله، حيث قال: ((**فقد تحصل مما ذكرته أن أخبار زال وفتئ وبرح تتقدم عليها ما لم يكن هناك مانع، كما كانت أخبار كان وأمسى وأصبح وأضحى وظلّ وبات، تتقدم عليها ما لم يمنع مانع، ولا أعلم فيما ذكرته خلافا إلا ابن كيسان أجاز في: ما زال، وما انفك، وما فتئ، وما برح أن تتقدم أخبارها عليها وإن كانت مقرونة بـ(ما)، وجعل(ما) هنا ليست من حروف الصدور وتنزل عنده: ما زال زيد عالما منزلة: لزم زيد العلم، واستدل بأنّ (إلا) لم تدخل على أخبارها كما دخلت على أخبار غيرها مما تقدم ذكرها إذا قرن بـ(إلا) ألا ترى أنك تقول: ما كان زيد إلا عالما، وتقول: ما أصبح زيد إلا شاخصا، ومما استدل به أيضا: أنك تفصل بين (ما) وكان، وبين (ما) وأصبح، فتقول: ما عالما كان زيد، وما عالما أصبح عمرو، ولا تفصل بين (ما) وزال، فلا تقول: ما زال**

[1]– ينظر: إصلاح الخلل، للبطليوسي، ص 128، والحلل في إصلاح الخلل، للبطليوسي، ص 161 .

[2]– ينظر: التوطئة، للشلوبيني، ص 228، شرح الكافية الشافية، لابن مالك، 398/1 ، وأوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري، 241/1، وشرح الأشموني، 186/1 ، وشرح التصريح، للأزهري، 245/1، وحاشية الصبان، 368/1.

زيد[1]، فذلك يدل على أن هذه الحروف الأربعة صارت مع حروف النفي الداخلة عليها كالشيء الواحد)) [2].

ورُدّ على ابن كيسان بأن امتناع التقديم على (ما) إنما هو بأصل الوضع؛ لأنها في أصل وضعها تستوجب الصدارة في الكلام، وانتفاء النفي في (مازال ونحوها) لا يخرجها عن كونها كذلك [3].

وردّ الأنباري على الكوفيين، وابن كيسان، بالقول أنّ ما ذهب إليه الكوفيون من أن نفي النفي إيجاب في(ما زال ونحوها) هو حجة عليهم؛ لأنه اعتراف منهم بأنّ(ما)هنا نافية، ولو لم تكن كذلك لما صار الكلام بدخولها إيجابا، وحيث إنها نافية فلها صدر الكلام كحروف الاستفهام؛ لذلك لا يجوز لما يتعلق بعدها أن يتقدم عليها[4] ، ورُدّ على حجة ابن النحاس بأنّ ((معنى الدوام والاتصال إنما حدث في الجملة بدخول (ما) على الفعل، ولولا ذلك لم يكن في الفعل دليل على ذلك، فلما كان اقتران الحرف بالفعل هو الذي أفاد هذا المعنى غلب على الفعل معنى الحرف فامتنع التقديم لذلك، واحتجوا أيضا بأنّها أفعال قُلبت عن معنى الزوال من مكان إلى مكان والدوام فيه إلى الزمان، فمُنعت التصرف إيذانا بأنها ضُمِّنت ما ليس لها في أصل وضعها)) [5].

وذهب ابن يعيش بأن (لم) و(لن) لم تُعامل معاملة (ما) النافية؛ لأنها مختصة بالأفعال، فصارت بذلك كالجزء منها، فكما يجوز تقديم منصوب الفعل عليه

---

[1]– الظاهر أنه يقصد: ما عالما زال زيد.

[2]– ينظر: البسيط، لابن أبي الربيع، 674/2.

[3] ينظر: شرح التصريح، للأزهري، 245/1.

[4] – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، 129/1 .

[5] إصلاح الخلل، للبطليوسي، ص 128، والحلل في إصلاح الخلل، للبطليوسي، ص161 .

في نحو: (خالدا ضربت) و(خالدا سأضرب) يجوز تقديمه أيضا على(لم) و(لن) في نحو: (قائما لن يزال عمرو) و(فاضلا لم يزل زيد)، أمّا(لا)، فمع أنها يجوز أن يُتلقى بها القسم، وتدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال إلا أنها[1]((تصرفت تصرفا ليس لغيرها بدخولها على المعرفة والنكرة، وأنه يتخطاها العامل فيعمل فيما بعدها نحو قولك: (خرجت بلا زاد)، و(عوقبت بلا جرم) فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها، فكذلك يعمل ما بعدها فيما قبلها)) [2].

أما ابن أبي الربيع فقد ردّ على استدلال ابن كيسان الأول بقوله: ((**الجواب: أنك إذا قلت: ما كان زيد إلا عالما، فقد نفيت عنه جميع الصفات إلا العلم، وهذا ممكن، ولو قلت: ما زال زيد إلا عالما، على هذا النحو لكنت قد أوجبت له جميع الصفات إلا العلم، كأنك قلت: ما زال متصفا بكل صفة إلا بالعلم وهذا بعيد أن يوجد، وأمر آخر أن (زال) لا تنصب الخبر إلا أن يكون منفيا وكان تنصب الخبر منفيا وموجبا، فإذا قلت: ما زال زيد إلا عالما، فإنما يكون النصب على تقدير: إنما زال زيد عالما وهذا لا يصح؛ لخلوها عن حرف النفي**)) [3].

وردّ على استدلال ابن كيسان الثاني بقوله: ((**وأما قوله: إنك لا تقول: ما عالما زال زيد، وتقول: ما عالما كان زيد، فهذا أيضا لا يوجب تقدم خبر(ما زال) على (ما زال)؛ لأنها لم تزل عن النفي، وإذا كانت للنفي فهي حرف صدر وكأنها فارقت (ما كان) وغيرها؛ لأنها لما كانت لا تستعمل إلا بحرف النفي كرهوا الفصل بين حرف النفي وبينها**)) [4].

---

[1]- ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 368/4 .

[2]- المصدر السابق، 369/4.

[3]- البسيط: لابن أبي الربيع، 675/2.

[4] - المصدر السابق، 675/2.

أما الفراء فمنع تقدم خبر(ما زال وأخواتها) مطلقا سواء اقترنت بـ(ما) النافية أم بغيرها من حروف النفي، ويدحض ما ذهب إليه الفراء قوله[1]: (من الطويل)

ورجِّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيته على السِّنِّ خيرا لا يزالُ يزيدُ

هذا ما خلُص إليه النحويون في هذه المسألة، وجملة القول أنّ الأولى بالصواب في ذلك هو ما ذهب إليه ابن أبي الربيع من أن تقدم أخبار(ما زال وأخواتها) عليها غير جائز؛ لأنّ (ما) كـ(إنْ) حرف نفي يستوجب الصدارة في الكلام.

لذلك فالقول بتقدم الخبر عليها خروج عن الأصل الذي وُضعت عليه بغير دليل، أما ما استدلّ به المجيزون فليس له ما يُعضِّده ويقويه من سماع ولا قياس.

إضافة إلى أنّ قولهم بأنّ عدم دخول (إلا) في (ما زال وأخواتها) دليل على أنّ الكلام مُثبت موجب لذلك يجوز تقدم الخبر على(ما)؛ لأنها في حكم الملغى، قولٌ يبدو أنه يجانب الصواب؛ لأنّ الأرجح هو أنّ(إلا) امتنعت عن الدخول ليس للعلة التي ذكروها وإنما لم تدخل على(ما زال وأخواتها)؛ لأنّ دخولها عليها فيه إخلال بالمعنى، فلو قيل مثلا: (ما زال عمرو إلا قائما) لكان المعنى أن عمرا متصف بكل الصفات إلا القيام، وهذا معنى بعيد جدا إن لم يكن مستحيلا، لذلك فما ذهب إليه ابن أبي الربيع في ما خلص إليه البحث هو الصواب.

[1] – سر صناعة الإعراب، لابن جني، 378/1، وأمالي ابن الشجري، 148/3، وشرح المفصل، لابن يعيش، 66/5، ومغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، 57/1، وشرح التصريح، للأزهري، 246/1، وهمع الهوامع، للسيوطي، 455/1، وخزانة الأدب، للبغدادي، 444/8 .

المطلب الثاني: زيادة (كان)

تنقسم (كان وأخواتها) من حيث التمام وعدمه إلى: (أفعال تامة، وأفعال ناقصة)، أما التامة فسميت كذلك؛ لاستغنائها بمرفوعها عن الخبر، ويعرب مرفوعها فاعلا فتكون (كان) في حال التمام بمعنى (وُجد) أو(حضر) نحو قوله تعالى:﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[1].

واختصت(كان) بأمور منها أنها تأتي زائدة لا عمل لها، ويشترط لزيادتها شرطان:

الأول: أن تكون بلفظ الماضي، فلا يأتي منها المضارع ولا الأمر.

الثاني: أن تكون بين متلازمين، فتأتي بين المسند والمسند إليه، نحو:(ما كان أحسن عمرا)، و(لم يُر كان مثلُه)، وبين الصفة والموصوف، نحو: (مررت بزيد كان المُجِدِّ) وشذت زيادتها بين الجار والمجرور[2] نحو قول الشاعر:[3] (من الوافر)

سَراةُ بني أبي بكرٍ تسامى على كان المُسوَّمةِ العِرابِ

والشاهد فيه قوله:(على كان المسومة)، وتطرق ابن أبي الربيع لزيادة (كان) فقال: « **ثم أتى على زيادة كان بقول الفرزدق:[4] (من الوافر)**

فكيف إذا مررتُ بدار قوم وجيران لنا كانوا كِرامِ.

فجعل (لنا) صفة لجيران، و(كرام) صفة أخرى، وكان ملغاة، وردّ المبرد هذا وقال:لا يصحّ أن تكون كان هنا زائدة؛ لأنّ(كانوا) رَفعت الضمير، و(كان) الزائدة لا

[1] – سورة البقرة، الآية: 280.

[2] – ينظر الأصول في النحو، لابن السراج، 91/1، وشرح التسهيل، لابن مالك، 360/1، وأوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري، 248/1، وشرح الأشموني، 193/1، وشرح التصريح، للأزهري، 251/1، وهمع الهوامع، للسيوطي، 438/1.

[3] – أسرار العربية، للأنباري، 114/1، وشرح المفصل، لابن يعيش، 346/4، وشرح التسهيل، لابن مالك، 361/1، وشرح ابن الناظم، 100/1، وارتشاف الضرب، لأبي حيان، 1187/3، و أوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري، 251/1، وشرح التصريح، للأزهري، 252/1، وهمع الهوامع، للسيوطي، 438/1.

[4] – ديوان الفرزدق، ص 597، والجمل في النحو، للخليل، ص125، والكتاب، لسيبويه، 153/2، والمقتضب، للمبرد، 116/4، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، 172/1، وشرح التسهيل، لابن مالك، 361/1.

ترفع ولا تنصب، وسيبويه ذهب إلى زيادة (كانوا)، وجعل (لنا) صفة لجيران، وجعله المبرد خبرا عن كانوا، والتقدير_عنده_: كانوا لنا، ثم قدم الخبر.

ومنع أبو علي...أن يكون (لنا)_هنا_ خبر (كانوا)؛ لأنّ(لنا) وقعت في موضع الصفة لجيران، وجيران طالب بذلك، فقد وقعت موقعها، فلا سبيل إلى أن تُقطع، وتُجعل خبرا عما بعدها لما في ذلك من التهيئة والقلع)) [1].

ومن كلام ابن أبي الربيع يتضح أنّ الزجّاجي استدلّ على زيادة (كان) بالبيت السابق، وذكر ابن أبي الربيع بأنّ هذا هو قول سيبويه قبله حين عدّ (لنا)صفة لـ(جيران)، و(كرام) صفة أخرى، أمّا المبرد فقد منع أن تكون(كان) هنا زائدة واحتجّ على ذلك برفعها للضمير، وذهب أبو علي الفارسي إلى ما ذهب إليه سيبويه، فمنع أن تكون(كان) في هذا البيت ناقصة، وخبرها(لنا)، هذا ما قاله ابن أبي الربيع.

ويجدر بالذكر أن القول بزيادتها في هذا البيت هو ما قاله الخليل قبل سيبويه وغيره[2]، وذهب ابن عصفور أيضا إلى زيادتها حين ذكر أنّ الأصل هو(و جيرانٍ لنا هم كرام) فـ(هم) فاعل بـ(لنا) و(لنا) صفة لـ(جيران) و(كرام) صفة ثانية، وجعل نظير ذلك ما قاله سيبويه في(مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدٍ به) من أن(صقر) مرفوع بـ(معه) و(معه) صفة لـ(رجل) و(صائد) صفة ثانية، ولايجوز أن يكون (صقر) مبتدأ مؤخرا و(معه) خبرا مقدما؛لأنه على هذا التقدير يكون(معه)منويا به التأخير واللفظ إذا أمكن أن يكون في موضعه فلا ينبغي وضعه في غير موضعه كما يرى ابن عصفور، ثم زيدت (كان) بين العامل (لنا) والمعمول (هم) واتصل الضمير بـ(كان)، وإن كانت غير عاملة فيه للضرورة نحو قوله[3]: (من البسيط)

---

[1] – البسيط، لابن أبي الربيع، 741/2.

[2] – ينظر: الجمل في النحو، للخليل، ص125.

[3] – شرح المفصل، لابن يعيش، 317/2، وأمالي ابن الحاجب، 385/1، وشرح التسهيل، لابن مالك، 152/1، وشرح ابن الناظم، 34/1، وارتشاف الضرب، لأبي حيان، 933/2، وأوضح المسالك، لابن هشام الأنصاري، 100/1، وشرح التصريح، للأزهري، 98/1، وهمع الهوامع، للسيوطي، 224/1.

وما علينا إذا ما كنتِ جارتنا ألا يُجاورنا إلاّكِ ديَّارُ

والشاهد فيه اتصال(إلا) بالضمير المتصل (الكاف)، والأصل: إلا إيّاك ثم اتصل الضمير بـ(إلا)، وإن كانت غير عاملة فيه، هذا ما احتج به ابن عصفور[1].

أما ابن مالك فاحتج على صحة كونها زائدة مع رفعها للضمير بالفعل(ظننت) حيث إنها يجوز إلغاؤها مع أنها مسندة للضمير في نحو: (زيد ظننت قائم)[2]

ومن منع ذلك ذهب إلى أنّ(كانوا) ناقصة وخبرها(لنا) واسمها الضمير والجملة صفة لـ(جيران)، و(كرام) صفة ثانية، أي صفة بعد صفة ونظير ذلك قوله تعالى:﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾[3]، وهذا مذهب المبرد وأكثر النحويين، ومنعوا كونها زائدة؛ لرفعها للضمير فكان الزائدة لا عمل لها[4]، وذهب الرضي إلى أن جعلها ناقصة في قوله:

* وجيران لنا كانوا كرام*

هو الأَوْلى؛ لعملها في اللفظ ولإفادتها لمعنى[5].

أما ابن أبي الربيع فيتضح من كلامه أنه يعدّ (كان) في هذا البيت زائدة، وذلك حين قوّى ما ذهب إليه الفارسي، مستدلا على ذلك من أنّ الشيء إذا أمكن أن يقع في موضعه فلا ينبغي أن يُنوى به غيرُ موضعه، فقال ابن أبي الربيع:

((**وهذا الذي ذكره أبو علي قوي، ألا ترى أنك لو أخرت هذا، وقلتَ: كانوا لنا، لكانت (لنا) طالبة بجيران، وإن لم تقدر ذلك لم يكن لـ(لنا) معنى، فإذا وقعت بعد (جيران) فكيف تقطع عنه وينوى بها غير موضعها، وكذلك قال في قولك: زيد**

---

[1] – ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور، 399/1.

[2] – ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، 361/1.

[3] – سورة الأنعام، الآية: 92.

[4] – ينظر: المقتضب، للمبرد، 117/4، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، 172/1، وشرح الرضي، 193/4، والتذييل والتكميل، لأبي حيان، 221/4، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش، 1160/3، وشرح التصريح، للأزهري، 252/1.

[5] – ينظر: شرح الرضي على الكافية، 192/4.

في الدار أبوه، (أبوه) فاعل بقولك: في الدار؛ لأنه قد وقع خبرا عن زيد، وهو في موضعه، فلا ينبغي أن ينوى به غيرُ موضعه فإن فعلت ذلك كان تهيئة وقطعا... وعلى هذا مشى النحويون في هذا النوع كله، أن الشيء إذا وقع في موضعه، وما هو له أصل، فلا ينبغي أن ينوى به غير موضعه، إلا إذا كان اللفظ يأبى ذلك نحو: قولك: كان زيد منطلق أبوه فدل أنه مقدم من تأخير، فإذا تبين لك أنه لا ينبغي أن يدعى في (لنا) إلا أنه صفة لجيران أو متعلق به، تبين لك أن كان _هنا_ زائدة)) [1] .

ويتبيّن من كلامه أيضا اعتراضه على ما احتجّ به المبرد، فقد ردّ ابن أبي الربيع على حجة المبرد بما قاله الفارسي من أنّ الضمير المتصل بـ(كانوا) لم يُرفع على أنه اسم لها_كما قال المبرد_، وإنما رُفع على أنه توكيد للضمير في(لنا)، فقال ابن أبي الربيع:

((**فإن قلتَ: فهذا الضمير الذي اتصل بها.**

قلتُ: ذكر أبو علي أنه ليس مرتفعا بكان، وإنما هو توكيد للضمير الذي في (لنا) إن جعلته صفة، وللضمير الذي في (جيران) إن جعلت (لنا) متعلقا بجيران، ووقعت كان بين (لنا) والضمير المؤكد، وكان الأصل: وجيران لنا هم، ثم أدخلوا (كان) فصار: جيران لنا كان هم، فاستقبحوا اللفظ، وهو مجيء الضمير المنفصل للمنفرد الغائب، بعد كان، غير متصل بها، فوضعوا مكانه الضمير المتصل، فاتصل بكان ليزول قُبحُ اللفظ))[2].

أما ابن خروف فقد وصف ما ذهب إليه الفارسي من أن الضمير في(كانوا) توكيد للضمير في(لنا) بأنه: ((هذيان من القول لا يلتفت إليه؛ لأن هذا الموضع لا معنى للتأكيد فيه)) [3]. وأجاز أبو حيان، والمرادي أن تكون (كان)هنا تامة بتقدير: وُجِدت جيرتُهم وحدثت في الزمان الماضي، ثم حذف المضاف (هم)، وأقيم المضاف

[1] – البسيط، لابن أبي الربيع، 742/2.

[2] – البسيط، لابن أبي الربيع، 743/2.

[3] – شرح جمل الزجاجي، لابن خروف، 446/1.

إليه مقامه فصار :(كانوا) [1] .

هذا مجمل ما خلُص إليه النحويون في هذه المسألة، ويخلص البحث إلى القول بأنّ(كان) في قوله:

وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

ناقصة والضمير المتصل بها اسمها، و(لنا) خبرها؛ وذلك لإفادتها لمعنى، ولأنّ في هذا القول بُعْدا عن التقدير والتأويل المتكلف، وحمْلا للكلام على ظاهره، وكما هو معلوم فعدم التقدير أولى من التقدير، أما القول بزيادتها في هذا الموضع فيحوج الناظر إلى تأويلات متكلفة وتقديرات بعيدة.

[1] – ينظر: التذييل والتكميل: أبو حيان ، 221/4، و المقاصد النحوية، المرادي، 606/2.

المطلب الثالث: ضمير الشأن.

ضمير الشأن هو ضمير مفرد غائب، يأتي به المتكلم قبل النطق بكلامه بقصد تعظيمه في ذهن السامع، ويأتي هذا الضمير مبتدأ أو اسما لإحدى النواسخ وهي(كان وأخواتها)، و(إنّ وأخواتها)، و(ظنّ وأخواتها)، نحو قوله تعالى:﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[1] و(كان زيدٌ قائمٌ) و(عَلِمتُهُ زيدٌ قائمٌ)، ويُرَجّح تذكيره بالنظر إلى الشأن والأمر، هذا إنْ تلاه مذكر، أما إن تلاه مؤنث، أوفِعْل به علامة تأنيث، أو مذكر شُبِّهَ به مؤنث، فإن تأنيثه عندئذ يكون بالنظر إلى القصة هو الراجح، كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾[2]، وقوله تعالى:﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[3] و(إنها كنزٌ صحتُك)، والفرق بينه وبين بقية الضمائر أنه لا يُؤكد، ولا يُعطف عليه، ولا يُبدل منه، ولا يُفسَّر إلا بجملة، فلا يُفسَّر بمفرد، كما لا يتقدم خبره عليه، ولا بد لضمير الشأن أن يكون مفردا، فلا يأتي مثنى ولا مجموعا؛ وذلك لأنه كناية عن مضمون الجملة بعده، وهذا المضمون يُعدُّ شيئا مفردا، وكذلك لا بد للجملة الفعلية أو الاسمية بعد ضمير الشأن أن يكون مُصرَّحا بجزأيْها[4].

ويبرز ضمير الشأن إذا كان مبتدأ نحو قوله تعالى:﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ أو كان اسما لـ(ما) كقوله[5]: (من الطويل)

وما هو مَنْ يأسُو الكُلُوم ويُتَّقَى به نائباتُ الدهر كالدَّائم البُخل

---

[1] – سورة الإخلاص، الآية: 1.

[2] – سورة الأنبياء، الآية: 97.

[3] – سورة الحج، الآية، 46.

[4] – ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 334/2، وتسهيل الفوائد، لابن مالك، ص 28، وشرح التسهيل، لابن مالك، 163/1، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك، 233/1، وشرح الرضي على الكافية، 464/2، والتذييل والتكميل، لأبي حيان، 271/2، وشرح شذور الذهب، للجوجرى، 285/1، وشرح التصريح، للأزهري، 201/1، وهمع الهوامع، للسيوطي، 272/1.

[5] – شرح التسهيل، لابن مالك، 166/1، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش، 562/1، وهمع الهوامع، للسيوطي، 274/1.

والشاهد فيه بروز ضمير الشأن(هو)، وأيضا يبرز إذا كان منصوبا في باب(إنَّ) كقوله تعالى:﴿ وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبۡدُ ٱللَّهِ يَدۡعُوهُ ﴾ [1] أو باب(ظنّ) كقوله[2]: (من البسيط)

علمتُهُ الحقَّ لا يَخفى على أحدٍ

والشاهد فيه بروز ضمير الشأن في(علمته)، ويستتر إذا كان مرفوعا في بابي(كان) و(كاد) كقوله تعالى:﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ ﴾ [3] واستتر الضمير في (كان) في قوله[4]: (من الطويل)

إذا مِتُّ كان الناسُ صنفان شامتٌ وآخرُ مُثنٍ بالذي كنتُ أصنعُ

و(ضمير الشأن) تسميةُ البصريين، أما الكوفيون فيطلقون عليه(ضمير المجهول)[5]، ومن النحويين من أنكر هذا الضمير وهو ابن الطراوة وذكر ذلك ابن أبي الربيع حيث قال: ((**وهذا الذي ذكرته من ضمير الأمر والشأن لا أعلم بين النحويين المتقدمين فيه خلافا، وجاء ابن الطراوة وقال: قولهم ضمير الأمر والشأن لا منقول ولا معقول، وأما كونه غير معقول فلأمرين:**

[1] – سورة الجن، الآية: 19.

[2] – شرح التسهيل، لابن مالك، 166/1، وارتشاف الضرب، لأبي حيان، 951/2، والتذييل والتكميل، لأبي حيان، 282/2، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش، 562/1، وهمع الهوامع، للسيوطي، 274/1.

[3] – سورة التوبة، الآية: 117.

[4] – شرح التسهيل، لابن مالك، 166/1، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش، 562/1، وهمع الهوامع، للسيوطي، 274/1 .

[5] – ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ص 173، وشرح المفصل، لابن يعيش، 334/2، وتسهيل الفوائد، لابن مالك، ص 28، وشرح التسهيل، لابن مالك، 163/1، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك، 233/1، وشرح الرضي على الكافية، 464/2، والتذييل والتكميل، لأبي حيان، 271/2، وشرح التصريح، للأزهري، 201/1، وهمع الهوامع، للسيوطي، 272/1.

أحدهما: أنهم قالوا في قول العرب: هو زيد قائم: المعنى الخبر الواقع في الوجود: زيد قائم، وبلا شك أن الواقع في الوجود ليس (زيد قائم) وإنما الواقع في الوجود: قيام زيد، وقولك، زيد قائم، إخبار عنه.

الثاني:أنّ الجملة التي وقعت بعد الضمير هي مفسرة عندهم للضمير، وخبر عنه، وذلك متناقض؛ لأنها من حيث هي مفسرة، فكأنك لم تأت إلا بواحد، ألا ترى أنك إذا قلت: نعم رجلا، فكأنك قلت: نعم الرجل، ومن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا شيئين أسند أحدهما إلى الآخر، يفيد الثاني من المعنى ما لم يفده الأول)) [1].

ولقد ردَّ ابن أبي الربيع على اعتراض ابن الطراوة الأول بقوله: ((**الجواب: أمّا قوله: الخبر الواقع: قيام زيد، فصحيح إلا أن الخبر الذي أراده النحويون ليس هذا، إنما مرادهم الخبر الذي ينبغي أن يعول عليه، ويتحدث به: زيد قائم، فأوقعه في هذا الإشكال اشتراك اللفظ، وذلك أن الخبر يطلق بإطلاقين:**

أحدهما: ما ذكره.

الثاني: ما ذكرته وهو المتعارف في الصنعة)) [2] .

وردَّ على اعتراضه الثاني القائل بتضاد التفسير مع الإخبار بقوله: ((**وأما قوله: إن التفسير والإخبار يتضادان، فيظهر لي فيه انفصالان: أحدهما: أن الأصل: زيد قائم، لكنهم أرادوا تعظيم الخبر وتحقيقه فأخروه أولا؛ لأن الشيء إذا أرادوا تعظيمه أخروه، وتارة يبهمونه، وتارة يعرفونه، والثلاثة ترجع إلى شيء واحد فقالوا: هو، و(هو) إضمار للخبر الذي يعظمونه ويريدون الإعلام بتحقيقه، ثم فسروه: فقالوا: زيد قائم، فصار قولك: هو زيد قائم بمنزلة قولك: زيد ضربته؛ لأن**

[1] – البسيط، لابن أبي الربيع، 755/2.

[2] – المصدر السابق، 755/2.

الأصل: ضربت زيدا، وإنما قدمت زيدا وأخبرت عنه؛ لتأتي به ظاهرا ومضمرا، وفي ذلك من التأكيد ما ليس في قولك: ضربت زيدا، وزيد من قولك: زيد ضربته مبتدأ، وما بعده في موضع خبره، وكان الأصل: زيد مضروب لي، فجعل في مكان (مضروب) ضربته، فلما صار: هو زيد قائم شبيها بالمبتدأ والخبر، قالوا في الجملة خبرا أي: هي مشبهة بالخبر، وهي في الحقيقة تفسير...الثاني: أن يقال: أنك إذا قلت: هو زيد قائم، فـ(هو) ضمير صالح أن يكون ضمير مفرد، وصالح أن يكون ضمير الخبر، فإذا فُسر بـ(زيد قائم) على أنه ضمير الخبر. فهو من هذه الجملة تفسير، وهو من جهة تعيين الخبر خبر، فيكون تفسيرا من جهة وخبرا من أخرى...، فقد صح مما ذكرته أنه معقول))[1] .

واستدل ابن أبي الربيع على كونه منقولا بقوله: ((**فلم يبق إلا أن يكون منقولا قال الله تعالى:﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأۡتِ رَبَّهُۥ مُجۡرِمٗا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ ﴾**[2]**، وقال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾، فهذان ضميران لا يعودان على شيء متقدم، ولا على ما دلّ عليه الكلام، ولا يصح أن يقال فيهما إلا أن الضمير من(إنه) ضمير الخبر، والضمير من(فإنها) ضمير القصة))**[3] .

أما ابن الطراوة فذهب إلى أنّ (الهاء) هنا حرف كفَّ ما قبله عن العمل، كما كفَّت (ما) الكافة ما قبلها عن ذلك.

وردّ ابن أبي الربيع عليه بقوله : ((**فإن قلت: جعل الهاء من (إنه)، ومن (إنها) كافتين بمنزلة (ما) في: إنما زيد قائم، وهذا مذهب ابن الطراوة.**

[1] – البسيط، لابن أبي الربيع، 756/2.

[2] – سورة طه، الآية: 74.

[3] – البسيط، لابن أبي الربيع، 757/2.

قلت: هذا لا نظير له؛ لأنّ العرب لا تجعل الأسماء كافة، وإنما استقر هذا للحروف، نحو: إنما، و(إنْ) مع (ما))) [1].

ولقد صرَّح أبو حيان بأنّ ابن الطراوة ذهب إلى أن ضمير الشأن لم يثبُت في السماع ولا في القياس؛ لأنه لم يَثبت ولم يُسمَع عن العرب أنهم تلفظوا بنحو: (كان الشأنُ أو الأمرُ زيدٌ قائمٌ) ومن ناحية القياس فلقد عدَّ ابن الطراوة(الهاء) عند ظهورها حرفًا كفَّ ما قبله عن العمل في نحو: (إنَّهُ أمَةُ الله ذاهبةٌ) كما كفّت(ما) ما قبلها عن العمل في نحو: (إنما زيدٌ منطلقٌ).

أما إذا لم تظهر(الهاء) فتُحمَل هذه النواسخ على الإلغاء، كما تُلغى (ظننت) في نحو: (كان زيدٌ قائمٌ) و(إنَّ عمرو منطلقٌ).

وردَّ أبو علي الشلوبين على ابن الطراوة في إنكاره للسماع بأنّ تقدير النحويين للشأن والأمر ليس قصدهم منه أنه هو المحذوف، وإنما هو محاولة منهم لتقريب المعنى فقط .

أما عن القياس فكان ردَّ أبو علي الشلوبين على ابن الطراوة أنّ (الهاء) لا يصح أن تُعدَّ حرفا؛ لأنه لم يثبت فيها ذلك، فلا تقاس على (ما) الكافة، ولا يصحُّ أن تكون هذه النواسخ مُلغاة؛ لأنه لم يثبُت إلغاؤها عندما تكون متصدرةً.

وذهب أبو حيان إلى صحة ما ذهب إليه ابن الطراوة، وردّ على مَن احتج بأن الهاء لم توجد إلا ضميرا بما حكاه سيبويه من أن الهاء في (إياه) و(إياها) ليست ضميرا، وإنما هي حرف، والضمير إنما هو(إيا) [2] .

أما احتجاجهم بأنّ إلغاء هذه النواسخ مُتصدرةً لم يثبت، فقد ردَّ عليه أبو حيان بأمرين:

---

[1] – البسيط، لابن أبي الربيع، 758/2.

[2] – الكتاب، لسيبويه، 355/2.

_أولهما: أنّ عدم تقدم الثبوت لا يدل على بُطلان المدعي بدليل أنهم ادعوا في الفصل أنه حرف لا محل له من الإعراب، ولم يثبت فيه ذلك.

_ثانيهما: بأن ضمير الشأن الذي ادّعَوهُ لم يثبت أنّه تُلفِّظ به مع (كان) أو(ليس) في أي موضع [1].

أما ابن أبي الربيع فقد استند فيما ذهب إليه على ثبوت نظائر من كلام العرب. إذ يقول: ((**وما ذكرته من أن الشيء إذا عُظم أُبهِم وأُضمِر، له نظائر، وكذلك الضمير يفسره ما بعده قد جاء له نظير، نحو: ربه رجلا، وإذا قدرنا على أن يبقى على ماله نظير من كلام العرب، فهو أولى من أن يحدث في كلام العرب ما لم يثبت له نظير، فإذا صحّ ما ذكرته صح أن (هو) من قوله سبحانه: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ضمير الخبر، وكذلك قوله تعالى:﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾[2]، وكل ما جاء من هذا النوع فيُحمل على هذا، فقد صحَّ ما ذكره النحويون من صحة ضمير الأمر والشأن، ونصروه بما لا ينبغي أن يعتقد خلافه**)) [3] .

هذا ما انتهى إليه النحويون في ضمير الشأن، وتميل الباحثة في ذلك إلى ما ذهب إليه ابن أبي الربيع في إثباته لضمير الشأن؛ لكون قوله مستندا على شواهد مسموعة عن العرب، ولأنّ المعنى الذي يأتي له ضمير الشأن، وهو إضمار الشيء وإبهامه في بدء الكلام بقصد تعظيمه في ذهن السامع له نظائر من كلام العرب، ومن القواعد الأصولية أن ما له نظير أولى مما ليس له نظير، أما ما احتج به المنكرون فليس له ما يعضده ويثبته من سماع ولا قياس.

[1] – التذييل والتكميل، لأبي حيان، 273/2.

[2] – سورة الكهف، الآية: 38.

[3] – البسيط، لابن أبي الربيع، 758/2.

المطلب الرابع: العطف على موضع (أَنَّ) المفتوحة

تُعدُّ (إنّ وأخواتها) من الحروف الناسخة التي تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ، ويُسمّى اسمها، وترفع الخبر ويُسمّى خبرها، وأخواتها هي: (أنّ، وليت، ولكنّ، ولعلّ، وكأنّ)، وتأتي (إنّ) و(أنّ) لمعنى التوكيد نحو: إنّ زيدا منطلقٌ و(ليت) للتمني، نحو: ليت عمرا عائدٌ، و(لكنّ) للاستدراك، نحو: درس الطالبُ لكنّهُ لم ينجح، و(لعلّ) للترجي، نحو: لعلّ اللهَ يغفر لنا، و(كأنّ) للتشبيه نحو: كأنّ زيد أسدٌ[1].

ويُعطف على أسماء هذه الأحرف بالنصب سواء قبل استكمال الخبر أم بعده نحو: إن زيدا وعمرا ذاهبان، ولعلّ زيدا قادمٌ وعمرا، أما العطف بالرفع فلا يجوز إلا بشرطين هما: أن يكون العامل (إنّ)، أو(لكنّ)، وأن يُستكمل الخبر لفظا أوتقديرا قبل العطف، فممّا استُكمِل فيه الخبر لفظا قبل العطف قولك: إنّ زيدا منطلقٌ وعمرو، فـ(منطلقٌ) خبر (إنّ)، وقد ذُكِر قبل العطف، وممّا استُكمِل فيه الخبر تقديرا قولك: (إنّ زيدا وعمرو منطلقٌ) والتقدير: زيدٌ منطلقٌ، وعمرو منطلقٌ، أما نحو: (إنّ زيدا وعمرومنطلقان) فلا يصِحُّ؛ لأنّهُ عطفٌ قبل استكمال الخبر، والصحيح هو أن تقول: (إنّ زيدا وعمرا منطلقان) بالنصب لا غير[2] .

ولقد ذهب الكوفيون وبعض البصريين منهم سيبويه والمبرد إلى أن رفع الاسم في نحو: (إن زيدا قائمٌ وعمرو) يحتمل ثلاثة أوجه:

_الأول: أن يكون مرفوعا على أنه مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: وعمرو كذلك.

[1] - ينظر: الجمل في النحو، للزجاجي، ص 51، وشرح الأشموني، 229/1، وحاشية الصبان، 445/1.

[2] – ينظر: المفصل، للزمخشري، 393/1، وشرح المفصل، لابن يعيش، 4/ 539، والكناش في النحو والصرف، لأبي الفداء، 94/2، وشرح التصريح، للأزهري،320/1.

_الثاني: أن يكون معطوفا على الضمير المستتر في (قائم)، وهو وجه ضعيف؛ لأنه عطف على الضمير المستتر بلا تأكيد بالمنفصل.

_أما الوجه الثالث فهو العطف على الموضع، فيكون(عمرو) معطوفا على موضع اسم (إنّ) وهو(زيدا) لأنه قبل دخول الناسخ كان مبتدأ.

أما المحققون من البصريين فذهبوا إلى صحة الوجهين الأولين، ومنعوا الوجه الثالث وهو العطف على الموضع، ومن أجازوا العطف على موضع (إنّ) المكسورة اختلفوا في جوازه مع (أَنَّ) المفتوحة[1] .

وقد تطرق ابن أبي الربيع إلى هذه المسألة بقوله: ((**ثم أتى بقوله سبحانه:** ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ﴾[2] **وكذلك جاء سيبويه بهذه الآية، وهذه الآية قرئت بفتح (إنّ) وكسرها إلا أنها لم تقرأ في السبع إلا بالفتح، وقرئت في غير السبع بالكسر**[3]**، فإن كان سيبويه وأبو القاسم جاءا بها على قراءة من كسر، وإن لم يكن في السبع فلا إشكال، وإن كان أتيا بها بالفتح على قراءة الجماعة ففيها إشكال؛ لأن العطف على الموضع إنما هو على توهم الإسقاط، والإسقاط يتعذر في(أنّ) المفتوحة؛ لأنها إذا دخلت صارت الجملة بدخولها في تأويل المصدر، واختلف في(أنّ) المفتوحة:**

فمنهم من ذهب إلى أنها يجوز فيها العطف على الموضع، وأجراها مجرى (إنّ) المكسورة، وهو ابن جني.

---

[1] – ينظر: الكتاب، لسيبويه، 144/2، والمقتضب، للمبرد، 111/4، 371، والجمل في النحو، للزجاجي، ص 54، والإيضاح، للفارسي، ص 123، وشرح الجمل، لابن عصفور، 461/1، والمنهاج في شرح الجمل، للعلوي، 327/1، وشرح التصريح، للأزهري، 321/1، وحاشية الخضري، 306/1.

[2] – سورة التوبة، الآية: 3.

[3] – هي قراءة الحسن والأعرج (الحجة للقراء السبعة، للفارسي، 405/2، والبحر المحيط، لأبي حيان، 367/5) .

ومنهم من قال: لا يكون الرفع في(أنّ) المفتوحة إلا من وجه واحد وهو العطف على الضمير المستتر في الخبر، وهو قبيح حتى يؤكد كما تقدم)) [1] .

ومن كلام ابن أبي الربيع يتضح الخلاف في هذه المسألة، فمنهم من أجاز العطف على موضع اسم (أنّ) ونسب ذلك إلى ابن جني، ومنهم من منع ذلك وجعل العطف بالرفع مع (أنّ)عطفا على الضمير المستتر في الخبر لا عطفا على الموضع، ولم ينسب ابن أبي الربيع ذلك إلى قائل معين.

وتفصيل هذه المسألة: أن سيبويه قد سوّى بين (إنّ) المكسورة و(أنّ) المفتوحة في جواز العطف على موضع الاسم، وذلك عندما استشهد لـ(إنّ) بـ(أنّ) المفتوحة، قال سيبويه: ((كما جاز لك أن تقول إنّ زيدا فيها وعمرو ومثله﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ ﴾ فابتدأ؛ لأن معنى الحديث حين قال إنّ زيدا منطلقٌ زيدٌ منطلقٌ ولكنه أكد بـ(إنّ) كما أكد فأظهر زيدا وأضمره)) [2] .

فيفهم من قوله: (فابتدأ) أنّ(رَسُولُهُ) و(عمرو) رُفِعا عطفا على موضع اسم (أنّ) من الابتداء، واستشهد سيبويه أيضا بقوله[3]: (من الوافر)

وإلاَّ فَاعلمُوا أنّا وأنتمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا في شِقَاقٍ

و الشاهد فيه قوله: (أنتم) حيث عُطف بالرفع على موضع اسم (أنّ)، وتقديره عند سيبويه: فاعلموا أنّا بغاة ما بقينا وأنتم كذلك، فعطف (أنتم) على موضع اسم(أنّ)[4].

---

[1] – البسيط، لابن أبي الربيع، 804/2.

[2] – الكتاب، لسيبويه، 238/1 .

[3] – الكتاب، لسيبويه، 156/2، وشرح أبيات سيبويه، للسيرافي، 31/2، والإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، 154/1، وأسرار العربية، للأنباري، 125/1، وشرح المفصل، لابن يعيش، 542/4، وشرح الرضي على الكافية، 351/4، وتخليص الشواهد، لابن هشام الأنصاري، 373/1، والمقاصد النحوية، للعيني، 2/ 748، وشرح التصريح، للأزهري، 322/1،و خزانة الأدب، للبغدادي، 315/10.

[4] – ينظر: الكتاب، لسيبويه، 156/2، وشرح الرضي على الكافية، 351/4.

وإليه ذهب ابن جني أيضا واستدل على صحة ما ذهب إليه بالسماع والقياس، فمن السماع استشهد بقوله[1]: (من الطويل)

فلا تَحْسَبَنَّ أنِّي تَخَشّعْتُ بعدكمْ لشيءٍ ولا أنِّي منَ الموتِ أفْرَقُ[2]

ولا أنَا مِمّنْ يَزْدَهِيهِ[3]وَعِيدُكُمْ ولاَأنّنِّي بالمشْي في القيدِ أخْرَقُ[4] .

والشاهد فيه قوله: (ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم) حيث جعله معطوفا بالرفع على موضع (ولا أنِّي من الموت أفرق)، أما من ناحية القياس فقد ذهب ابن جني إلى أنّ (أنّ) المفتوحة تشبهُ (إنّ) المكسورة لفظا ومعنى وعملا، فقولك: (علمتُ إنّ زيدا لقائمٌ) و(علمتُ أنَّ زيدا قائمٌ) كلتاهما تؤكدان معنى القيام لزيد[5] .

أما السيرافي فذهب إلى أن العطف على موضع اسم (أنّ) المفتوحة قياسا على المكسورة لا يصحُّ، وعدَّ استشهاد سيبويه وغيره من النحويين بقوله تعالى:﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾ وَهْمًا منهم؛ لأنهم يرُدُّون الاسم على موضع اسم (إنّ) على أنها مكسورة في حين هي مفتوحة في هذه الآية[6]، وذهب الرضي إلى ما ارتآه

[1] – إصلاح الخلل، للبطليوسي، 157، وشرح الرضي على الكافية، 352/4، والتذييل والتكميل، لأبي حيان، 202/5، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش، 1399/3، والمقاصد الشافية، للشاطبي، 379/2.

[2] – أفرق: ((الفرَقُ، بالتحريك: الخوف. وفرِق منه، بالكسر، فرَقا: جَزِع)) (لسان العرب، لابن منظور، مادة: (ف ر ق)).

[3] – يزدهيه: ((زها فلانا كلامُك زهوا، وازدهاه فازدهى استخفَّه فخفَّ ومنه قولهم: لا يُزدَهى بخديعة وازدهيت فلانا أي تهاونت به وازدهى فلان فلانا إذا استخفه)) (المصدر السابق، مادة: (ز ه و))

[4] – أخرق: ((الخَرَقُ، بالتحريك: الدَّهَشُ من الفزع أو الحياء وقد أخرقتُهُ أي أدهشتُهُ. وقد خَرِق بالكسر خرَقا فهو خرق: دهش)) (المصدر السابق، مادة (خ ر ق))

[5] – ينظر: إصلاح الخلل، للبطليوسي، ص 157، والتذييل والتكميل، لأبي حيان، 202/5، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش، 1399/3، والمقاصد الشافية، للشاطبي، 379/2.

[6] – ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، 473/2.

السيرافي فقال: ((ونظرُ أبي سعيد صحيح)) [1]، وحمل الرفع في قوله: (ورسولُهُ) على وجهين:

- الوجه الأول: العطف على الضمير المستتر في الخبر (بريء)، وجاز ذلك بلا تأكيد بالضمير المنفصل؛ لوجود فاصل وهو قوله: (من المشركين)، فقام ذلك مقام التأكيد.
- الوجه الآخر: أن يكون (رسولُه) مبتدأً وخبره محذوف، والتقدير: (ورسولُهُ بريءٌ) والواو اعتراضية لا عاطفة، وأوَّل قوله:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاةٌ ما بقينا في شقاقٍ

بأنّ خبر(أنّ) هو(ما بقينا في شقاق)، فـ(ما بقينا) مصدر مؤول مبتدأ ثان و(في شقاق) خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني، وخبره في محل رفع خبر (أنّ) وجملة (وأنتم بغاة) معترضة بين المبتدأ والخبر، وبذلك يكون التقدير: وإلا فاعلموا أنا ما بقينا في شقاق[2] .

أمّا الاستشهاد بقوله: (ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم) فقد رُدَّ من وجهين:

_الوجه الأول: أن تكون هذه الجملة معترضة بين قوله (أني تخشّعت بعدكم لشيء)، و(ولا أنني بالمشي في القيد أخرق).

_والوجه الآخر: أن تكون هذه الجملة استئنافا للكلام، وجملة (ولا أنني بالمشي في القيد أخرق) استئنافا آخر[3] .

والمذهب الثالث في العطف على موضع (أنّ) المفتوحة بعد مذهبي المنع والجواز هو مذهب التفصيل، فإن كان الموضع الذي وردت فيه (أنّ) يَصلُحُ فيه المفرد، وتصلُح فيه الجملة صحّ عندئذ العطف على الموضع، وذلك إذا وقعت (أنّ)

[1] – شرح الرضي على الكافية، 352/4.

[2] – ينظر: شرح الرضي على الكافية، 352/4.

[3] – ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان، 202/5، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش، 1399/3.

بعد فعل من أفعال القلوب؛ لأنّ هذه الأفعال إذا عُلِّقت عن العمل رجع ما بعده إلى أصله من المبتدأ والخبر نحو: (علمت إنّ لزيد قائم) أما إذا كانت في موضع لا يصلح فيه إلا المفرد لم يصِحّ عندها العطف على الموضع [1].

وهذا هو مذهب ابن الحاجب، وابن مالك، فقد قسّم ابن الحاجب (أنّ) المفتوحة إلى قسمين: قسم يجوز فيه العطف على الموضع، والقسم الآخر لا يجوز فيه ذلك، فإن كانت المفتوحة في حكم المكسورة جاز معها العطف على الموضع نحو:(علمتُ أنّ زيدا قائمٌ وعمرو)؛لأنّ(أنّ) وما بعدها مصدر مؤول سد مسد مفعولي (علمت)، و(علمت) تدخل على مفعولين، أصلهما المبتدأ والخبر، أي: أنها تدخل على جملة والمصدر المؤول من(أنّ)، وما دخلت عليه سد مسد هذه الجملة؛ لذلك عُدَّتْ (أنَّ) المفتوحة هنا في حكم (إنّ) المكسورة.

أما إذا لم تكن المفتوحة في حكم المكسورة فلا يجوز ذلك نحو: (أعجبني أنّ زيدا منطلقٌ وعمرا)؛ لأنّ الفعل(أعجبني) لا يجوز وقوع الجملة بعده فلا يقال: (أعجبني زيد قائم)[2].

أما ابن مالك فقيّد جواز العطف على الموضع بوقوع (أنّ) بعد العلم أو معناه، وتبعه في ذلك المرادي أيضا، فالعلم كقوله:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاةٌ ما بقينا في شقاق

والذي بمعناه كقوله تعالى:﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥۚ ﴾؛ لأنّ الأذان هنا بمعنى الإعلام أي: إعلامٌ من الله[3].

[1] – ينظر: الكناش في النحو والصرف، لأبي الفداء، 94/2، والتذييل والتكميل، لأبي حيان، 204/5، وارتشاف الضرب، لأبي حيان، 1290/3، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش، 1400/3.

[2] – ينظر: أمالي ابن الحاجب، 182/1.

[3] – ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، 50/2، وتوضيح المقاصد، للمرادي، 189/1.

وإلى التفصيل ذهب ابن أبي الربيع أيضا إلا أنه لم ينسبه إلى قائل بعينه حيث قال: ((**والذي يظهر لي أن يفصَّل، فيقال: إن وقعت(أنّ) المفتوحة في موضع لا يصح أن تقع فيه (إنّ) فلا يكون الرفع إلاّ من وجه واحد، وهو العطف على الضمير، وذلك نحو: أعجبني أنّ زيدا قائمٌ ومحمدٌ، وكرهتُ أنك خارجٌ وعمرو، فيكون (محمد وعمرو) معطوفين على الضميرين المستترين في الخبر. فإن وقعت (أنّ) المفتوحة في موضع تقع فيه إنّ المكسورة _ فيكون الرفع من ثلاثة أوجه على حد ما تقدم في (إنّ) المكسورة .**

ومن هذا قوله تعالى:﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥۚ ﴾ فـ(إن) المكسورة و(أن) المفتوحة يتفقان في هذا الموضع وما كان مثله، والدليل على ذلك أن الآية قرئت بهما، فيجوز أن يُتَوهَّم هنا (إنَّ) المكسورة من حيث كانت صالحة في الموضع، ويجوز ثلاثة الأوجه المذكورة في(إنّ) والله أعلم)) [1] .

أما باقي أخوات (إنّ) باستثناء (لكنّ) فلا يصح العطف على موضع أسمائها؛ لأنها تغير معنى الجملة من الخبر إلى الإنشاء من: (تمنٍّ، وترجٍّ، وتشبيه)، فـ(ليت) مثلا في قولك: (ليت زيدا قائما) قد غيّرت المعنى من معنى الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب وهو حصول القيام لزيد إلى معنى التمني الذي لا يحتمل الصدق والكذب، فلو عطفت على محل اسمها لنتج عن ذلك جملتان عطفت فيهما جملة خبرية على جملة إنشائية وهذا لا يجوز أما (إنّ) فيجوز العطف بالرفع على موضع اسمها لأنها تدخل على المبتدأ والخبر لتؤكده من أن تغير معنى الابتداء فـ(زيد راكب) و(إنّ زيدا راكب) معناهما واحد، و(لكن) أيضا بمعنى الاستدراك، والاستدراك

[1] – البسيط، لابن أبي الربيع، 805/2.

لا يغير معنى الابتداء، لذلك جاز العطف على موضع اسمها نحو: (ما قام زيدٌ لكنّ خالدا قائمٌ وعمرو)[1] .

هذا ما انتهى إليه النحويون في هذه المسألة، ويخلص البحث في ذلك إلى أن ما ذهب إليه ابن أبي الربيع وهو القول بالتفصيل هو الأولى بالأخذ به؛ لأنّ القول بالمنع المطلق يضطرّ الناظر إلى تأويل النصوص تأويلات متكلفة وبعيدة، كما في قوله: (وإلا فاعلموا أنا...) حيث جعلوا الواو اعتراضية لا عاطفة، وجعلوا خبر(أنّا) هو(ما بقينا في شقاق) مع أن المعنى الأقرب والمتبادر إلى الذهن هو أن يكون(بغاة) هو الخبر وأن تكون الواو عاطفة لا اعتراضية، وكذلك الحال في قوله: (فلا تحسبي أني...).

وكما في قوله تعالى:﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ ﴾ حيث أوّلوا قوله: (ورسولُه) على الوجه الضعيف، وهو العطف على الضمير المستتر في الخبر من غير تأكيد بالضمير المنفصل.

أمّا القول بالجواز فليس فيه شاهد يُثبت ذلك ويقطع به، فكل الشواهد التي ساقها النحويون في جواز العطف على موضع اسم (أنّ) المفتوحة كانت مسبوقة بفعل من أفعال القلوب أو ما في معناها وهي:(أذان)، و(فاعلموا)، و(تحسبي)، ولم يذكر النحويون شاهدا واحدا ورد فيه العطف على موضع اسم (أنّ) المفتوحة مسبوقا بفعل آخر من غير هذه الأفعال؛ لذلك فترى الباحثة أن الصواب في هذه المسألة هو ما خلص إليه البحث، وهو أن يقتصر في جواز العطف على موضع (أنّ) المفتوحة على أفعال القلوب دون بقية الأفعال.

[1] – ينظر: الجمل في النحو، للزجاجي، ص 56، الإيضاح، للفارسي، ص 124، والمقتصد، للجرجاني، 452/1، وشرح المفصل، لابن يعيش، 539/4، والكناش في النحو والصرف، لأبي الفداء، 95/2، وشرح المكودي على الألفية، ص 74.

لمبحث الثاني: اعتراضاته في باب النواسخ